الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة

كليـــة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم المحاسبة والتدقيق

العنوان:

التدقيق الداخلي ودوره في إدارة المخاطر البنكية (دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية بجندل)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة مقدمة لاستكمال المتطلبات نيل شهادة

ماستر أكاديمي في العلوم المالية و المحاسبية

تخصص: محاسبة وتدقيق

إعداد الطالب(ت)ين:

✓ كرابشي عبد الباقي

اشراف الأستاذة:

* بكدي مليكة

نوقشت علنا بتاريخ أمام اللجنة المكونة من:

د.	سردون مهدية – محاضرة ب	رئيسا
د.	بكدي مليكة – مساعدة ب	مشرفا
د.	مسعودي نادية – محاضرة ب	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

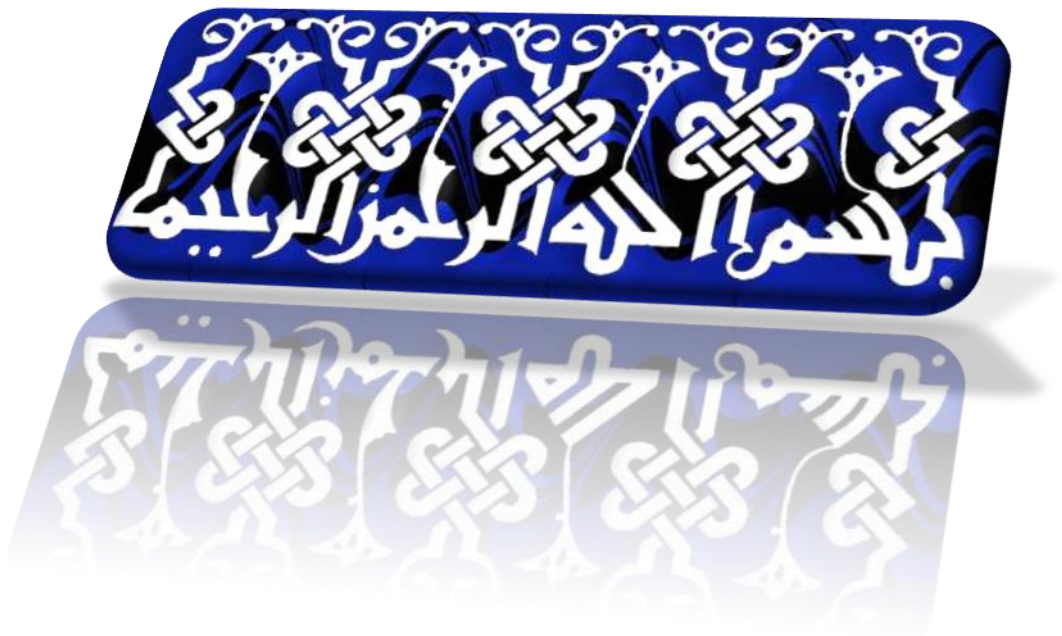
بسم الله الرحمن الرحيم

إلى كل من وثق بي وساندني في إعداد هذا التقرير إبرازا المساعدة التي قدمت لي أتقدم بكل معاني الشكر و التقدير إلى أستاذتي التي لم أجد كلمات أساويها في كفة الميزان مع ماقدمته لي وكذلك أكملت معي حتى صرت هنا أستاذتي شكرا شكرا شكرا :

أستاذ مليكة .....

دون أن أنسى مدير بنك الفلاحة والتنمية الذي كان يسيرا في عمله و القيمة التي بذلها معي خلال فترة التربص وكل موظفي بنك الفلاحة والتنمية

و أخيرا أود أن أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز تقرير تربصي هذا ...وكذلك لن أنسى أصدقائي الذين ساعدوني في كل حين بكل شيئ إستطاعو عليه

.....شكرا لكم

كرابشي عبد الباقي

إلى من.. ..كرمهما الله في كتابه الحكيم، بعد بسم

الله الرحمان الرحيم "ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل

لهما قوال كريما"

إلى من سهرت نعي الليالي لأبلغ المعالي إليك أماه ،ياأطيب رحيق في الوجود

حفظك الله وأطال في عمرك.

إلى الذي رباني ورعاني وكان معي في كل حين بنصيحة أو بفعل شكرا لن

أنساك يا أبي و أطال الله في عمرك

إلى أخي و إلى كل من وقف معي وساندتي ....

كرابشي عبد الباقي

الفهرس

الموضوع	الصفحة
شكر و التقدير	
الإهداء	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	أ–ب
تمهيد الفصل الأول	04
الفصل الأول : الإطار النظري للتدقيق الداخلي	
المبحث الأول : عموميات حول التدقيق الداخلي	05
المطلب الأول : مفهوم و نشأة التدقيق	05
المطلب الثاني : أهداف التدقيق	07
المطلب الثالث : معايير و أنواع التدقيق	08
المبحث الثاني : ماهية التدقيق الداخلي	12
المطلب الأول : مفهوم التدقيق الداخلي و تطوره التاريخي	12
المطلب الثاني : مبادئ التدقيق الداخلي و أهدافه	14
المطلب الثالث : أنواع و معايير التدقيق الداخلي	16
خلاصة الفصل الأول	18
الفصل الثاني : دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية	
تمهيد الفصل الثاني	20
المبحث الأول : ماهية إدارة المخاطر البنكية	21
المطلب الأول : مفهوم إدارة المخاطر البنكية و أنواع المخاطر	21
المطلب الثاني : أهداف وخطوات إدارة المخاطر البنكية	25
المطلب الثالث : مهام إدارة المخاطر	27
المبحث الثاني : دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية	29
المطلب الأول : دور التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر	29

المطلب الثاني : دور التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر	30
المطلب الثالث : دور التدقيق الداخلي في الإستجابة للمخاطر	31
خلاصة الفصل الثاني	34
الفصل الثالث : الإطار التطبيقي (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بجندل)	
تمهيد الفصل الثالث	36
المبحث الأول :التعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة–جندل–	37
المطلب الأول : تطور ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بجندل	37
المطلب الثاني :التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة–جندل–	39
المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لوكالة–جندل–	41
المبحث الثاني : دراسة حالة التدقيق الداخلي في وكالة–جندل–	45
المطلب الأول : طبيعة وأسس التدقيق الداخلي في وكالة–جندل–	45
المطلب الثاني : خطوات إجراء مهمة التدقيق وكذا أدوات ومراحل صياغة والتحقق من التقرير	46
المطلب الثالث : الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية وكالة–جندل–	50
خلاصة الفصل الثالث	55
الخاتمة العامة	57
قاتمة المراجع	60

الرقم	قائمة الأشكال	الصفحة
01	مخطط يوضح أهداف التدقيق الداخلي	**15**
02	مخطط يوضح خطوات إدارة المخاطر	**27**
03	مخطط يوضح دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية	**33**
04	مخطط يوضح الهيكل التنظيمي لوكالة–جندل–	**44**
05	شكل يوضح ورقة المخاطر	**49**
06	شكل يوضح كيف تكون وظيفة التدقيق داخل البنك	**52**
	قائمة الجداول	
01	**ترجيح المخاطر وفق طبيعة العميل داخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة–جندل–**	**53**
02	الأصول المرجحة بأوزان المخاطر لوكالة جندل	**53**

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور و مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك، حيث يساعد لتدقيق الداخلي البنوك في عملية تحديد وتقييم المخاطر والاستجابة لها، من خلال تقدير خدمات تأكيدية واستشارية مختلفة أثناء تنفيذ عملية إدارة المخاطر. إن للتدقيق دورا مهما في إدارة المخاطر البنكية حيث يشكل كل منهما أداة من الأدوات المهمة في إدارة البنوك فمن خلال التعاون بينهما و دمج معلوماتها لغرض تحسين وتفعيل عملية إدارة المخاطر. إن البنوك التي لا تعتمد على التدقيق الداخلي ولا تقوم بتطوير كفاءاته ستتعرض بالتأكيد لمجموعة من الأخطار لذلك يجب الاعتراف بأنه أحد الركائز المهمة داخل البنوك كونه عملية فعالة لتحسين سمعة البنك من محاولات الغش و السرقة .

أيضا ركزت الدراسة أيضا على إدارة المخاطر كونها أيضا ركيزة و بذلك ألقينا الضوء عليها أيضا لمحاولة فهمها أكثر، ثم استعرضت الدور الأساسي للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وأهميتها بالنسبة للبنوك. خلصت الدراسة إلى قيامنا بدراسة تطبيقية للتدقيق الداخلي والمخاطر التي تواجه بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة–جندل–، فهذا الأخير معرض للوقوع في جميع المخاطر بجميع أنواعها، ولذلك يتم الاعتماد على المدقق الداخلي للتفادي والتقليل منها، وتوصلنا إلى أن التدقيق الداخلي يساهم بشكل كبير في إدارة المخاطر في البنوك من خلال الدور الذي يؤديه في إدارة المخاطر

الكلمات المفتاحية: التدقيق، التدقيق الداخلي، إدارة المخاطر، المخاطر، البنك، بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

Abstract:

This study aims to find out the role and contribution of internal auditing in risk management in banks, where internal auditing helps banks in the process of identifying, assessing and responding to risks, by estimating different confirmation and advisory services during the implementation of the risk management process. Auditing has an important role to play in managing banking risks, as each is an important tool in managing banks by collaborating with them and integrating their information for the purpose of improving and activating risk management. Banks that do not rely on internal audits and do not develop their competencies will certainly be exposed to a range of risks, so it must be recognized as one of the important pillars within the banks as an effective process to improve the bank's reputation from attempts to cheat and steal.

The study also focused on risk management as it was also a pillar, so we also highlighted it to try to understand it more, and then reviewed the key role of internal audit in risk management and its importance to banks. The study concluded that we have conducted an applied study of internal audit and risks facing the Agricultural and Rural Development Bank Agency -Jindal- the latter is vulnerable to all kinds of risks, so the internal auditor is relied upon to avoid and minimize them, and we found that internal audit contributes significantly to the management of risks in banks through the role it plays in risk management

Keywords : audit, Internal audit, Risk Management, Risk, Bank, Agriculture and Rural Development Bank.

مقدمة

إن التطور العلمي و التكنولوجي الحاصل و ظهور الشركات متعددة الجنسيات و الشركات الدولية وكبر حجم هذه الشركات وتنوع عملياتها وأنشطتها مما أدى إلى الوجوب الاهتمام بالتدقيق بصفة عامة و التدقيق الداخلي بصفة خاصة بحيث تقوم إدارة الشركة بتحديد أنظمة رقابة داخلية مهمتها متابعة حسن سير الأنشطة و الأشغال و العمليات داخل المؤسسة أو الشركة المحددة من طرف الإدارة العليا أو الشركة الأم ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف و يعمل التدقيق الداخلي أيضا على حماية نقديات وموجودات وفي ظل كل ما حدث من تغيرات مست جميع الجوانب فإنه ليس من المستغرب أن ينظر المجتمع المالي إلى المدقق الداخلي على أنه الأكثر تأهيلا للمساعدة في إدارة المخاطر لما يمتلكه من خبرات ومهارات و لفهم أكثر موضوع التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر كل هذه المفاهيم و المعلومات سنتطرق إليها في دراستنا لهذا الموضوع .

إشكالية الدراسة:

وعلى ضوء مما سبق تتأتى معالم إشكاليتنا العامة المتمثلة في التساؤل الاتي:

- التدقيق الداخلي وفي يكمن دوره في إدارة المخاطر البنكية ؟

ومن هذا التساؤل يمكننا استخلاص الإشكاليات الفرعية الأتية:

- ما هو التدقيق بشكل عام ؟وبصفة خاصة التدقيق الداخلي؟
- ما هي أهم أهداف التدقيق الداخلي؟
- ما هي أهمية التدقيق الداخلي؟

ومن خلال معالجة بحثنا نود الوصول إلى:

- إن التدقيق الداخلي عنصر مهم لمحاربة المخاطر .
- أن المخاطر التي تظهر في حياتنا اليومية يمكن محاربتها.

الفرضيات:

- إن التدقيق الداخلي أليه فعالة لمحاربة المخاطر.
- التدقيق الداخلي هو وظيفة مستقلة على مستوى المؤسسة تساعد الإدارة.
- إن التدقيق الداخلي يساعد على حماية نقديات المؤسسة .

أهمية البحث:

- تبرز أهمية بحثنا من خلال التأكد أن التدقيق الداخلي فعال في محاربة المخاطر داخل البنوك.

أهداف الدراسة

- الهدف العام من هذه الدراسة هو معرفة دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية

منهجية البحث:

اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي بهدف جمع المعلومات المتعلقة بالموضوع وتصنيفها وتحليلها، لغرض فهم الإطار النظري. وكذلك فهم منهج دراسة الموضوع من كافة جوانبه من خلال المعطيات والمعلومات، وذلك ما تناولناه في الفصل الثاني (التطبيقي).

صعوبات الدراسة

- صعوبة الحصول على المعطيات الدقيقة في دراسة الحالة بسبب تحفظ المسؤولين بحجة السرية، وكذا صعوبة التنقل بحرية بين أقسامها للتزود بالمعلومات الكافية، بسبب تفشي الجائحة.
- قلة المعلومات في هذا السياق.

خطة البحث

للإجابة على أهم الأسئلة المطروحة في إشكالية قمنا بتقسيمه إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، الفصل الأول يمثل الجانب النظري، وهو يبحث في عموميات التدقيق و الفهم الجيد له ويمثل الفصل الثاني وهو أيضا نظري يتناول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية، أما الفصل الأخير فهو الجزء التطبيقي .

الفصل الأول

الإطار النظري للتدقيق الداخلي

إن قبل بداية أي دراسة لموضوع ما لابد من تقسيمه و محاولة فهم أفكاره جيدا لفهمة في الأخير بصفة عامة أي لفهم موضوع دراستنا نبدأ أولا في الفصل الأول الذي يتناول موضوع التدقيق الداخلي أي لابد من فهم التدقيق الداخلي قبل الإنتقال إلى موضوع بحثنا الكامل

وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الأول الذي يشمل ثلاث مباحث

- المبحث الأول : عموميات حول التدقيق
- المبحث الثاني : ماهية التدقيق الداخلي

المبحث الأول: عموميات حول التدقيق

إن المبحث الأول هو بمثابة المفتاح للفصل الأول أي لا نستطيع أن نفهم التدقيق الداخلي مباشرة من دون التطرق إلى مفاهيم التدقيق و يحتوي هذا المبحث على ثلاثة مطالب

المطلب الاول: مفهوم ونشأة للتدقيق .

المطلب الثاني: أهداف و أهمية التدقيق .

المطلب الثالث: معايير و أنواع التدقيق.

وتظهر كما الأتي :

المطلب الأول: مفهوم ونشأة التدقيق

أولا : نشأة التدقيق [1]

التدقيق كلمة مشتقة من اللغة اللاتينية تعني : الشخص الذي يقول بصوت عال ، وقد نشأت هذه المهنة من القدم ، إذ أن الفراعنة في مصر والإمبراطوريات القديمة في بابل و روما و اليونان كانت تتحقق من صحة الحسابات عن طريق الإستماع إلى المدقق في الساحات العامة حول الإيرادات والمصروفات . كما وأن الخليفة عمر بن الخطاب (رض) قد جعل مواسم الحج فرصة لعرض حسابات الولاة وتدقيقها ، علماً أن التدقيق كان يشمل المراجعة الكاملة 100 % ، وكان غرضه الرئيسي اكتشاف الغش والخطأ ومحاسبة المسؤولين عنها ، وقد لخصت أهداف التدقيق في ذلك الوقت هو لأجل التأكد من نزاهة الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية .

عند ظهور الثورة الصناعية في بريطانيا وتطور الصناعة والتجارة والزيادة في أنشطة المؤسسات وزيادة الفجوة بين المالكين والإدارة المحترفة وتطور النظام الضريبي ، فإن الهدف الرئيسي للتدقيق لم يتغير وهو اكتشاف الغش والخطأ ، ولكن التغيير المهم الذي طرأ خلال هذه الفترة ولغاية 1850 م هو الاعتراف والرغبة بوجود نظام محاسبي لأجل التأكد من دقة القوائم البيانات المحاسبية لأجل منع واكتشاف الغش والخطأ ، والتغيير الآخر كان الاعتراف بوجود الحاجة لتدقيق القوائم المحاسبية من قبل شخص مستقل ومحايد ، وقد نص صراحة على ذلك قانون الشركات الإنجليزي لسنة 1862 ، الأمر الذي أدى إلى تطوير مهنة التدقيق ، وضرورة وجود أشخاص مؤهلين ومدربين للقيام بهذه المهمة . في هذه الفترة لم يتم الاعتراف بأهمية الرقابة الداخلية بسبب الاعتقاد السائد في ذلك الوقت بأن الرقابة تتم بواسطة القيد المزدوج الثنائي بالإضافة إلى أن التدقيق كان تدقيقاً تفصيليا ولجميع العمليات ، ولكن بتقدم الزمن وزيادة حجم العمليات وتطور الأنظمة المحاسبية بدأ الاعتراف والقبول بالتدقيق بواسطة العينات وخصوصا بعد قضية البنك العام في بريطانيا لسنة 1895 إذ بين القاضي أثناء حكمه في هذه القضية وبالتالي[2] :

– في حالة عدم وجود شك في العمليات ، فإن الاستفسارات القليلة تصبح معقولة ومقبولة ، ولهذا فإن رجال الأعمال عندما يختارون بعض الحالات فلهم الحق من القول أن الحالات الأخرى صحيحة .

---

[1] الدكتور هادي التميمي، مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية و العلمية، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية،2004، ص 17

[2] الدكتور هادي التميمي، مرجع سابق ، ص18

– الفترة من 1900 ولغاية 1933 اعترف كتاب المحاسبة والتدقيق بضرورة أهمية الرقابة الداخلية وفائدتها للمؤسسات ، وكذلك زيادة الاعتراف بأهمية التدقيق الخارجي وأن أول من اعترف بهذه الأهمية الأستاذ دكسي (Dicksee) والذي بين أن نظام الرقابة الداخلية الفعالة يعوض عن التدقيق التفصيلي وبين أن الأهداف الرئيسية للتدقيق هي

1. اكتشاف الغش والخطأ .
2. اكتشاف ومنع الأخطاء الفنية .
3. اكتشاف الأخطاء في المبادئ المحاسبية .

وخلال نفس الفترة المذكورة أعلاه تم تغيير أولويات الأهداف المذكورة أعلاه وأصبحت كما يلي :

1. لتحديد المركز المالي وربحية المؤسسة .
2. اكتشاف الغش والخطأ .

كما أن كتاب المحاسبة والتدقيق في تلك الفترة اعترفوا بأهمية الرقابة الداخلية للمدقق الخارجي ، وأن التفاصيل التي يقوم بها المدقق الخارجي والعينات التي يعتمدها تتوقف على جودة نظام الرقابة الداخلية ، ولهذا على المدقق أن يقوم بدراسة وتقييم الرقابة الداخلية أولاً أما الفترة بعد سنة 1933 فقد شهدت شبه إجماع ، وخاصة بعد الحالة القضائية في سنة 1939 في الولايات المتحدة الأمريكية والمسماة Mckesson and Robbins

من أن الغرض الرئيسي من التدقيق هو ليس اكتشاف الغش والخطأ وأن اكتشاف مثل هذه الحالات هي من مسؤولية الإدارة وأن غرض التدقيق الرئيسي هو تقرير المدقق المستقل والمحايد فيما إذا كانت البيانات المحاسبية تبين عدالة المركز المالي .

وقد تم التأكيد على هذا المبدأ من قبل الجمعيات المهنية العالمية ، مثل (الجارترد البريطانية والـ AICPA الأمريكية) إذ جاء في أدبيات ومنشورات هذه الجمعيات من أن الغرض الرئيسي لفحص البيانات المحاسبية من قبل محاسب قانوني مستقل ومحايد هو لأجل إعطاء الرأي حول عدالة البيانات المالية .

أما في الوطن العربي فإن فلسطين والعراق كانتا لديهما تشريعات متقدمة منذ سنة 1919. هذه التشريعات مستمدة من قانون الشركات البريطاني ، هذه التشريعات تثبت حقوق وواجبات مدقق الحسابات أما في(إمارة شرق الأردن) فقد كانت الخدمات المهنية تقدم لها من فلسطين ولغاية لسنة 1944 إذ أنشأ أول مكتب لشركة جورج خضر ، ومن سنة 1948 انتقلت مؤسسة سابا وشركاهم من القدس إلى عمان ، بالإضافة إلى إنشاء فروع لمؤسسات تدقيق بريطانية مثل مؤسسة (وني مرى وشركاهم)أما في مصر فقد بدأ تنظيم مزاولة المهنة بصدور قانون لسنة 1909 وبموجبه اكتسب المدقق تقديراً واحتراماً ، وفي سنة 1946 تم إنشاء جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية .

أما في منطقة الخليج العربي فإنه تم تطبيق قانون الشركات الهندي المستمد من القانون الانجليزي ولغاية استقلال هذه الاقطار ، إذ أعطت قوانين الشركات فيها أهمية لتنظيم المهنة على الأسس المطبقة في البلدان المتقدمة .

أما في سوريا ولبنان والمغرب العربي ، فإن المهنة نشأت وتطورت على الأسس المطبقة في فرنسا والتي لم تكن متطورة كما هي الحالة في بريطانيا ، ويجب الإشارة هنا إلى أن مهنة التدقيق أنشأت في أمريكا من قبل البريطانيين في 1905 ، وبالأخص من قبل شخص اسكتلندي اسمه Waterhouse ولا زال هذا الاسم معروفاً عالمياً باسم Price Waterhouse Copper[1]

ثانيا: مفهوم التدقيق

يوجد عدة تعاريف للتدقيق، نذكر منها ما يلي:

-عرفته جمعية المحاسبة الأمريكية للتدقيق بأنه: "عملية منهجية ومنظمة لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة، وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج التدقيق". [2]

- وأيضا : التدقيق وبصورة رئيسية فحص المعلومات أو البيانات المالية من قبل شخص مستقل ومحايد لأي مؤسسة بغض النظر عن هدفها وحجمها أو شكلها القانوني ، وقد عرف اتحاد المحاسبون الأمريكيون التدقيق بأنه [إجراءات منظمة لأجل الحصول وتقييم ،وبصورة موضوعية ، الأدلة المتعلقة بالإقرارات (الأرصدة) الاقتصادية والأحداث ، لتحديد درجة العلاقة بين هذه الإقرارات ومقياس معين وايصال النتائج إلى المستفيدين] . [3]

من خلال هذه التعاريف نستخلص ما يلي:

التدقيق هو عبارة عن فحص لكل المستندات والحسابات ، لكي يطمئن المدقق من من تقريره أي مصداقية عمله وصحته.

ولا يعتقد أن هناك ثمة اختلافات حقيقية بين التعاريف السابقة إلا فيما يتعلق بتطور الأهداف حسب التطور الزمني حيث أصبح ينظر للتدقيق الداخلي بوصفه عنصرا من عناصر نظام المعلومات ومعظم الاختلافات بين هذه التعريفات تكاد أن تكون اختلافات في الصياغة اللفظية أو في درجة التفصيل[4]

المطلب الثاني: أهداف التدقيق

- أهداف التدقيق [5]

لقد صاحب تطور مهنة التدقيق تطور ملحوظ في أهدافها ومدى التحقق والفحص وكذلك درجة الاعتماد على الرقابة الداخلية . فقديما كانت مهنة التدقيق مجرد وسيلة لتحديد ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء ، غش أو تلاعب . أي كان هدفها قاصرا على التأكد من الدقة الحسابية للدفاتر والسجلات وما تحويه من بيانات ،

[1] الدكتور هادي التميمي، مرجع سابق ،ص 19

[2] خالد أمين، علم تدقيق الحسابات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص17

[3] الدكتور هادي التميمي، مرجع سابق، ص 20

[4] أحمد حلمي جمعة، الإتجاهات المعاصرة في التدقيق و التأكيد، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص 28

[5] الدكتور أحمد قايد نور الدين، التدقيق المحاسبي وفق المعايير الدولية ، دار الحنان للنشر و التوزيع ،الطبعة الأولى ،عام 2015،ص 11

ومطابقة القوائم المالية مع الدفاتر والسجلات دون إبداء رأي فني محايد . لكن هذه النظرة لعملية المراجعة تغيرت عندما قرر القضاء صراحة ، عام 1897 ، أن اكتشاف الأخطاء والغش ليس الهدف الوحيد للتدقيق ، وأنه ليس مفروضا في المدقق أن يكون جاسوسا أو بوليسيا سريا ، ويجب على المدقق أن يبدأ عمله وهو يشك فيما يقدم إليه من بيانات . عليه ، أصبح في تلك الحقبة الزمنية من واجب المدقق القيام بمراجعة انتقاديه منظمة للدفاتر والسجلات وإصدار رأي فني محايد يضمنه في تقريره الذي يقدمه للمساهمين (أو من قام بتعينه) عن نتيجة فحصه . فأصبحت الأهداف كما يلي :

- التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية المثبتة في دفاتر المشروع وسجلاته وتقرير مدى الاعتماد عليها .
- على رأي فني محايد حول مطابقة القوائم المالية كما هو مقيد في الدفاتر والسجلات . اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من أخطاء أو غش .
- تقليل فرص الأخطاء والغش عن طريق زيارات المدقق المفاجئة للمشروع وتدعيم أنظمة الرقابة الداخلية المستخدمة لديه .

أما في الوقت الحالي فقد توسعت أهداف التدقيق في ظل توسع أهداف المؤسسات وهي تشمل :

- تدقيق الخطط ومتابعة تقييمها والتعرف على ما حققته من أهداف ودراسة الأسباب التي حالت دون الوصول إلى الأهداف المحددة . تقييم نتائج الأعمال بالنسبة إلى ما كان مستهدفا منها.
- القضاء على الإسراف من خلال تحقيق أقصى كفاية إنتاجية في جميع نواحي النشاط .
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.
- تخفيض خطر التدقيق وذلك لصعوبة تقدير آثار عملية التدقيق على العميل أو المنشأة محل التدقيق.
- تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر.[1]
- تقييم وتحسين فعالية الرقابة.
- تقييم وتحسين فعالية عمليات التحكم المؤسسي

المطلب الثالث: معايير وأنواع التدقيق

أولا: معايير التدقيق المتعارف عليها [2]

المعايير هي إرشادات عملية يتم وضعها من طرف الدولة أو الجمعيات المهنية لمعالجة قضية ما وتقاس على ضوئها نتائج الأعمال. إن وجود هذه المعايير لأجل الحفاظ على قياس موحد (معياري) لعمل المدقق المستقل

[1] أحمد حلمي جمعة، الإتجاهات المعاصرة في التدقيق و التأكيد، مرجع سابق، ص 29

[2] الدكتور هادي التميمي، مرجع سابق ، ص31،32

والمحايد لأن هذا المقياس يوفر لمهنة التدقيق الثقة والكرامة من قبل الجمهور، وبالتالي الثقة بالبيانات المالية، هذه المعايير تعتبر المستويات الحد الأدنى للقيام بها من قبل المحاسبين القانونيين لأجل الإيفاء بالتزاماتهم.

المعايير تقسم إلى ثلاثة فئات مجموعات رئيسية وهي :

أ . **المعايير العامة** وهي معايير تخص شخص المدقق ومتعلقة بتأهيل المدقق ونوعية عمله وهي :

1-التدقيق يجب أن يتم من قبل شخص أو اشخاص لديهم التأهيل والتدريب المهني المطلوب والكفاءة اللازمة في تدقيق الحسابات . هذا المعيار يعترف من أن الشخص مهما كان مؤهلاً وكفؤاً في المجالات الأخرى مثل المجالات المالية والأعمال لا يتمكن من القيام بالتدقيق بدون التأهيل والتدريب في حقل التدقيق وإن هذا التدريب المهني يشمل التدريب المستمر في حقل الاختصاص لأجل مواكبة التطور والتغيير وكيفية تطبيقها لأجل أن يتمكن من إصدار الحكم الموضوعي .

2-بالنسبة لجميع الأمور المتعلقة بالتدقيق فعلى المدقق أن يحافظ على استقلاليته الذهنية الظاهرية والفعلية .

رأي مدقق الحسابات حول عدالة البيانات المحاسبية يصبح بغير ذي قيمة اذا لم يكن مستقلاً فعلياً وظاهرياً الاستقلالية تعتبر العمود الفقري لمهنة تدقيق الحسابات وفي حالة الشك باستقلالية المدقق فإن ثقة الجمهور ستنخفض نتيجة لذلك . [1]

3-على المدقق أن يبذل العناية المهنية المطلوبة أثناء إجراء التدقيق وعند تحضير التقرير .

هذا المعيار يتطلب من المدقق المستقل إنجاز عمله بعناية عند القيام بإجراءات التدقيق وعند تحضير التقرير . العناية المهنية تتطلب دراسة انتقادية لجميع مستويات العمل المنجز من قبل (النتائج) المساعدون الذين قاموا بالعمل التدقيقي . العناية المهنية تعني أن أي شخص يقوم بعرض خدماته للآخرين عليه أن يكون مؤهلاً ويملك المتطلبات المهنية ، أي أن لديه من المهارات مثل ما هو مطلوب من المهن الأخرى كالطبيب الاستشاري ، المهندس وما شابه ذلك .

ب . المعايير الميدانية والمتعلقة بتنفيذ عملية التدقيق والإجراءات التي عليه إنجازها وتشمل :

1-يجب التخطيط الكافي لعملية التدقيق كما يجب الإشراف على المساعدين (إن وجدوا) .

2-يجب أن يكون هنالك فهم ودراسة وتقييم لنظام الرقابة الداخلية ليكون أساساً لتخطيط عملية التدقيق وتقدير طبيعة وقت ومدى الفحص الذي سيقوم به .

3-الحصول على أدلة كافية وملائمة وذات علاقة وذلك من خلال الفحص ، الملاحظة الاستفسار ، التأييدات والإجراءات الأخرى لتوفير أساساً معقولاً لرأي المدقق حول البيانات المحاسبية .

ج .معايير التقرير الأربعة تبين التوجيهات المعينة لتحضير تقرير المدقق وتشمل :

[1] الدكتور هادي التميمي ، مرجع سابق ، ص 33

1-يجب أن يشير التقرير من أن البيانات المحاسبية قد تم تحضيرها وحسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها

2-التقرير يجب أن يشير إلى الظروف التي لم يتم فيها اتباع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في السنة الحالية كما كانت في السنة السابقة (أي مبدأ التماثل والثبات) .

3-تعتبر الايضاحات والمعلومات الملحقة مع البيانات المالية كافية الا إذا ذكر خلافاً لذلك من قبل المدقق .

4- يجب أن يحتوي التقرير على إعطاء الرأي حول البيانات المحاسبية ككل من جميع جوانبها المادية أو إعطاء رأي متحفظ ، رأي مخالف سالب أو عدم إعطاء الرأي وفي حالة عدم إعطاء الرأي النظيف يجب إعطاء الأسباب وبفقرة شرح قبل فقرة الرأي .

ثـانيا: أنواع التدقيق [1]

مازال بعض الكتاب يقسمون التدقيق من حيث نطاق العمل إلى تدقيق كلي وجزئي،أو من حيث الجهة التي تقوم بهذه الخدمة إلى تدقيق حكومي، تدقيق خارجي وتدقيق داخلي، أو من حيث زمن إجراء التدقيق إلى تدقيق مستمر وتدقيق نهائي، أو من حيث الالتزام إلى تدقيق الزامي وتدقيق غير الزامي، ولكن التقسيم الحديث للتدقيق يشمل الأنواع التالية:

1-التدقيق المالي [2]

إن التدقيق المالي متعلق بكل ما هو متصل بالعمليات المالية من قوائم مالية يعبر عن وجهة النظر التقليدية للتدقيق بنوعيه الداخلي و الخارجي، إذ أن الغرض من عملية تدقيق القوائم المالية تحديد ما إذا كانت عملية إعداد هذه القوائم تمت وفقاً لمعايير ومبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاما.

2 -تدقيق الالتزام

يقوم المدققون ضمن هذا النوع من التدقيق بالتحقق من مدى الالتزام بالأنظمة والقوانين والتشريعات القانونية، إضافة إلى مدى الالتزام بالتعليمات الصادرة عن الجهات المنظمة للعمل مثل البنك المركزي بالنسبة للبنوك وهيئة مراقبة التأمين بالنسبة لشركات التأمين وهيئة رقابة أسواق المال بالنسبة للشركات المساهمة، كما يتم التحقق هنا من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات المعتمدة لدى المؤسسة أو القرارات الصادرة عن مجالس الإدارة والادارات العليا والمدراء التنفيذيين المخولين بإصدار قرارات.

3-التدقيق التشغيلي

المقصود بهذا النوع من التدقيق هو تدقيق الإجراءات التشغيلية لجوانب العمال المختلفة من معاملات ومستندات وملفات، وذلك ضمن السياسات والإجراءات المعتمدة لدى المؤسسة، اضافة إلى تدقيق الدورات

[1] كتاب الاتجاهات الحديثة فى التدقيق الداخلي وفقاً للمعايير الدولية (كتاب رقم 57 تجميعة كتب المراجعة) تأليف د/ زاهر الزمحي

[2] عبد الرحمن مخلد سلطان عريج المطبري، قواعد سلوك وآداب مهنة التدقيق وآثارها على جودة عملية، رسالة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة ،تخصص محاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2012

المستندية لمختلف العمليات وتقييمها. وهذا النوع من التدقيق يتطلب وقتا كبيرا من المدققين لذلك يفضل إعداد برامج حاسوبية لمساعدة المدققين في تنفيذ هذه المهام.

4- التدقيق الاداري[1]

يعتبر هذا النوع من التدقيق من أهم أنواع التدقيق والقيمة المضافة من التدقيق الإداري أعلى من مثيلاتها من الجوانب الأخرى. ويقوم هذا النوع على التأكد من مدى كفاءة وفاعلية الوظائف المختلفة في المؤسسة، ومادى مساهمتها في تحقيق أهداف المؤسسة. اضافة إلى التحقق من إجراءات تنفيذ المهام وطرق تقديم الخدمات.

لذلك ينطوي تحت لواء هذا النوع مان التدقيق جوانب عديدة منها على سبيل المثال:

- المظهر الداخلي والخارجي للمؤسسة ووحداتها.
- طريقة تقديم الخدمة للعملاء.
- العلاقة بين الموظفين والعملاء.

5- تدقيق أنظمة المعلومات

ويتضمن هاذا النوع تدقيق الجوانب المتعلقة بأنظمة المعلومات وشبكات الاتصال وإجراءات تشغيل الأنظمة إضافة إلى أجهزة ومعدات الحاسوب وكافة الجوانب الأخرى ذات العلاقة بالحاسوب. وهذا النوع من التدقيق يتطلب القيام به من قبل أشخاص متخصصين في مجالات الحاسوب.

6 -التدقيق البيئي

ويقوم هذا النوع مان التدقيق على التحقق من مادى التوافق مع متطلبات البيئة، والتحقق من تقييم المخاطر المتعلقة بالتلوث البيئي، والتأكد من أن المنتجات تم انتاجها بالتوافق مع متطلبات البيئة.

[1] كتاب الاتجاهات الحديثة فى التدقيق الداخلي ، مرجع سابق

المبحث الثاني: ماهية التدقيق الداخلي

إن المبحث الثاني يحتوى على هدف فهم التدقيق الداخلي من خلال إبراز ثلاثة مطالب

المطلب الاول: نشأة ومفهوم التدقيق الداخلي.

المطلب الثاني: مبادئ التدقيق الداخلي و أهدافه .

المطلب الثالث: أنواع ومعايير التدقيق الداخلي.

وهذا ما سنتطرق إليه في الدراسات التالية :

المطلب الأول: مفهوم التدقيق الداخلي وتطوره التاريخي

أولا: تطور التدقيق الداخلي:[1]

1- الفترة من العصر القديم حتى سنة 1500 ميلادية .

في أوائل هذه الفترة ، كانت المحاسبة تقتصر على سلطات الدولة و المشروعات العائلية التي كانت تهتم خاصة بجرد المخزون السلعي ، حيث تكون هذه العملية متكررة عدة مرات في الفترة الواحدة ، و الهدف منها هو الوصول إلى الدقة و منع أي تلاعب أو غش بالدفاتر.

كما تميزت هذه الفترة بممارسة المراجعة عن طريق الاستماع ، أي استماع الشخص الذي يقوم هذه العملية للحسابات التي كانت تتلى عليه ، واستعمال تجربته لمعرفة مدى دقة ما كان يسمعه ، فهذه العملية كانت يستعملها ملاك الأراضي حتى يراقبوا أعمال فلاحيهم .

ففي هذه الفترة تم استعمال مصطلح Audire ذات الأصل اللاتيني للدلالة عن المراجعة و من تم اشتقاق كلمة Audit و التي استعمالها ما يزال إلى يومنا هذا .

2- الفترة ما بين 1500 و 1850 .

تميزت هذه الفترة بالتمهيد للثورة الصناعية ، و لعل ما يمكن استخلاصه فعلا من هذه الأخيرة هو انفصال ملكية المؤسسة عن إدارتها و زيادة الحاجة للمراجعين .

كما هو تطبيق و استعمال نظرية القيد المزدوج في النظام المحاسبي حتى و لو لم تكن بصورة متطورة كما هو مستعمل حاليا ، و ظهور نوع من الرقابة الداخلية على المشاريع .

3 – الفترة ما بين 1850 و 1905 [2]

إن النمو الاقتصادي الكبير الذي شهدته هذه الفترة خاصة بعد انطلاق الثورة الصناعية في المملكة المتحدة و الانفصال التام و النهائي بين الملكية و الإدارة ، و ظهور الحاجة لمالكي المؤسسات و المشاريع لمن يحافظ على أموالهم خاصة بعد ظهور قانون الشركات البريطاني سنة 1962 الذي أقر ضرورة استعمال مراجعي الحسابات لمراجعة شركات المساهمة .

---

[1] قرميط زايد، جريفلي عبد الغني، التدقيق الداخلي ودوره في إتخاذ القرار الإداري، مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص التدقيق ومراقبة التسيير، شعبة علوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار–الجزائر، 2018

[2] قرميط زايد، جريفلي عبد الغني، مرجع سابق

فبعد كل هذه التطورات أصبح المجال مفتوحا للمراجعة حتى تبرز كمهنة و نشاط مهم لا يستهان به خاصة بعد تدعيمها بقوانين . أما بالنسبة لأهداف المراجعة في نهاية هذه الفترة فيمكن اختصارها في النقاط التالية :

-اكتشاف الغش و التلاعب بالدفاتر و السجلات المحاسبية

-اكتشاف الأخطاء الفنية و الأخطاء المتعلقة بتطبيق المبادئ المحاسبية

4- الفترة ما بين 1905 إلى يومنا .

ما يمكن ملاحظته في هذه الفترة ، هو ظهور الشركات الكبرى ، و الاعتماد على أنظمة الرقابة الداخلية من طرف المراجع اعتمادا كبيرا في عملية المراجعة , وكذلك الاعتماد على المراجعة الاختبارية , أي استخدام أسلوب العينات الإحصائية في المراجعة .

كما أن الهدف الأساسي للمراجعة هو إبداء الرأي الفني والمحايد حول القوائم المالية ومدى سلامتها في تمثيل المركز المالي والنتائج المسجلة .

ثانيـــا: مفهـوم التدقيق الداخلي

نظرا لتعدد الآراء حول توفير مفهوم واحد للتدقيق الداخلي فإذن ستعتمد على جملة من التعريف و المعطيات التي تصب في مصلحة رصيدها المعرفي[1] كما عرفه بعض الخبراء على أنه وظيفة داخلية و تكون تابعة الإدارة لتعبر عن نشاط داخلي مستقل لإقامة الرقابة الإدارية بما فيها المحاسبية لتقييم مدى تمشي النظام مع ما تتطلبه الإدارة.[2]

وإنه يعتبر نشاط يهدف لتأدية خدمات داخل المؤسسة من أجل المساعدة في تحقيق الأهداف فهو يساعد على إكتشاف الأخطاء و محاولات الغش .[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نجمع فيما بين كل التعريف المختلفة لنحاول إعطاء تعريف واحد عام حيث يمكن القول :

إن التدقيق الداخلي هو وظيفة إدارية مستقلة تهدف إلى التأكد من جميع التعاملات داخل المؤسسة لإكتشاف الأخطار و الأخطاء و محاولات الغش من أجل مساعدة المؤسسة على تفاديها و لتحقيق أهدافها المسطرة.

وحسب مجلس الإتحاد الدولي للمحاسبين سنة 2013 : فهو قسم في الشركة يؤدي نشاطات التأكيد والاستشارات المصممة لتقييم وتعزيز فاعلية عمليات حوكمة الشركات وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية[4]

---

[1] حسن عبد الكريم سلوم، التدقيق الداخلي و التغيير الإستراتيجي، مجلة الإدارة و الإقتصاد، 2012، ص93

[2] عطا الله أحمد سويلم الحسبان، التدقيق الداخلي في بيئة نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان ،2009، ص 106

[3] Ar.m.wikipedia.org/wiki/, Audit interne، 2022، 12 :56

[4] د محمد زامل فليح الساعدي، التدقيق الداخلي في الشركات العامة على وفق معايير التدقيق الدولية، الطبعة الأولى،2019، ص16

المطلب الثاني : مبادئ التدقيق الداخلي و أهدافه

أولا: مبادئ التدقيق الداخلي[1]

1-**الاستمرارية:** ويتضمن هذا المبدأ ضرورة وجود وظيفة تدقيق داخلي مستمرة، ويقع على الإدارة العليا مسؤولية الإجراءات اللازمة التي تضمن استمرارية هذه الوظيفة مع مراعاة حجم المؤسسة وطبيعة نشاطها.

2-**الاستقلالية:** هي أن تكون وظيفة المدقق الداخلي مستقلة عن تنفيذ النشاطات التي تدقق وعن إجراءات الرقابة الداخلية اليومية، مما يعزز من موضوعية هذه الوظيفة ونزاهتها، والاستقلالية تتطلب أيضا عدم وجود تعارض في المصالح بين موظفي التدقيق وإدارة المؤسسة، وإن وجود علاقات شخصية بين المدققين الداخليين وأعضاء مجالس الإدارة بالمؤسسة يؤثر سلبا في استقلالية المدقق الداخلي مما يؤدي إلى إضعاف قدرتهم على أداء مهامهم.

3-**وثيقة التدقيق:** وهذا يتطلب أن يكون لدى كل مؤسسة وثيقة تعزيز وجود التدقيق الداخلي في المؤسسة بحيث تحتوي على اهداف التدقيق الداخلي ونطاق عمله، وموقع إدارة التدقيق في المؤسسة ومسؤوليات مدير إدارة التدقيق الداخلي، ويجب أن تعتمد اعتماد الوثيقة من قبل لجنة التدقيق في مجلس الإدارة.

4-**النزاهة:** تؤدي النزاهة الى تعزيز الثقة في المدققين الداخليين، ومن ثم تعزيز الثقة في الاحكام الصادرة عنهم، وتكمن النزاهة بالالتزام بالقوانين والافصاحات المطلوبة منهم وبذل العناية المهنية والمسؤولية وعدم الإساءة للمهنة. وتعد النزاهة من أهم قواعد السلوك الأخلاقي للتدقيق الداخلي.

5- **الكفاءة المهنية:** تعد عنصرا جوهريا في تأدية مهام التدقيق الداخلي بشكل مناسب داخلا وتشمل المعرفة والخبرة واستمرارية التأهيل ضمن سياسة تدريبية منتظمة لكل موظف من موظفي إدارة التدقيق الداخلي.

ثانيا: أهـــداف التدقيق الداخلي

لقد أنحسرت الأهداف التقليدية للتدقيق الداخلي في بادئ الأمر في اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب والتحقق من سلامة السجلات والكشوفات المالية ، ومن ثم تطور عمله ليكون نشاط تقييمي ووقائي ، إلا أن وظيفة التدقيق أخذت تتطور وأصبحت توافر خدمات تأكيدية واستشارية من اجل إضافة قيمة للشركة وهناك عدة أهداف للتدقيق الداخلي نذكر منها [2] :

* تقييم الضوابط المحاسبية والتشغيلية و الإدارية .

* التحقق من مدى الالتزام بالسياسات و الإجراءات ووسائل الرقابية الداخلية المصرح بها في المستويات الإدارية المختلفة.

* التحقق من مدى كفاءة و فعالية أداء الإدارات والأقسام المختلفة[3]

---

[1] جمال جعيجع، حسام شوق ، دور التدقيق الداخلي في تحسين أداء المؤسسة الإنتاجية، شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم المالية و المحاسبية، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، 2018

[2] محمد زامل فليح الساعدي، التدقيق الداخلي في الشركات العامة، مرجع سابق، ص 19

[3] خديجة مراكشي، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة العربي بالمهيدي-ام البواقي ، 2013

* التأكد من الالتزام بالسياسات، والإجراءات، ومسائل الرقابة الداخلية المصرح بها في المستويات الإدارية المختلفة.

* التحقق من جودة المعلومات الصادرة عن مختلف اقسام المؤسسة.[1]

* المساهمة في تطوير القواعد والإجراءات حسب التطبيق.

* التأكد من ان سياسات، واستراتيجيات، المؤسسة معدة ومتابعة من طرف كل المعنيين.

* التأكد من ان معايير أداء المؤسسة يتم تحديثها، ويتم تحقيقها.

* التأكد من الاقتصاد والكفاءة في استعمال موارد المؤسسة

* إحصاء وتقييم كل الآثار الجبائية التي يمكن ان تؤدي الى تغيير في الهيكل، أو الم مع الاستفادة من الامتيازات المقدمة من طرف التشريع الجبائي.

ما يلاحظ من خلال هذه الأهداف انها يمكن تصنيفها إلى صنفين: اهداف من أجل الحماية، وأخرى من أجل البناء وهذا ما سيظهره الشكل أدناه:

الشكل رقم (01): اهداف التدقيق الداخلي

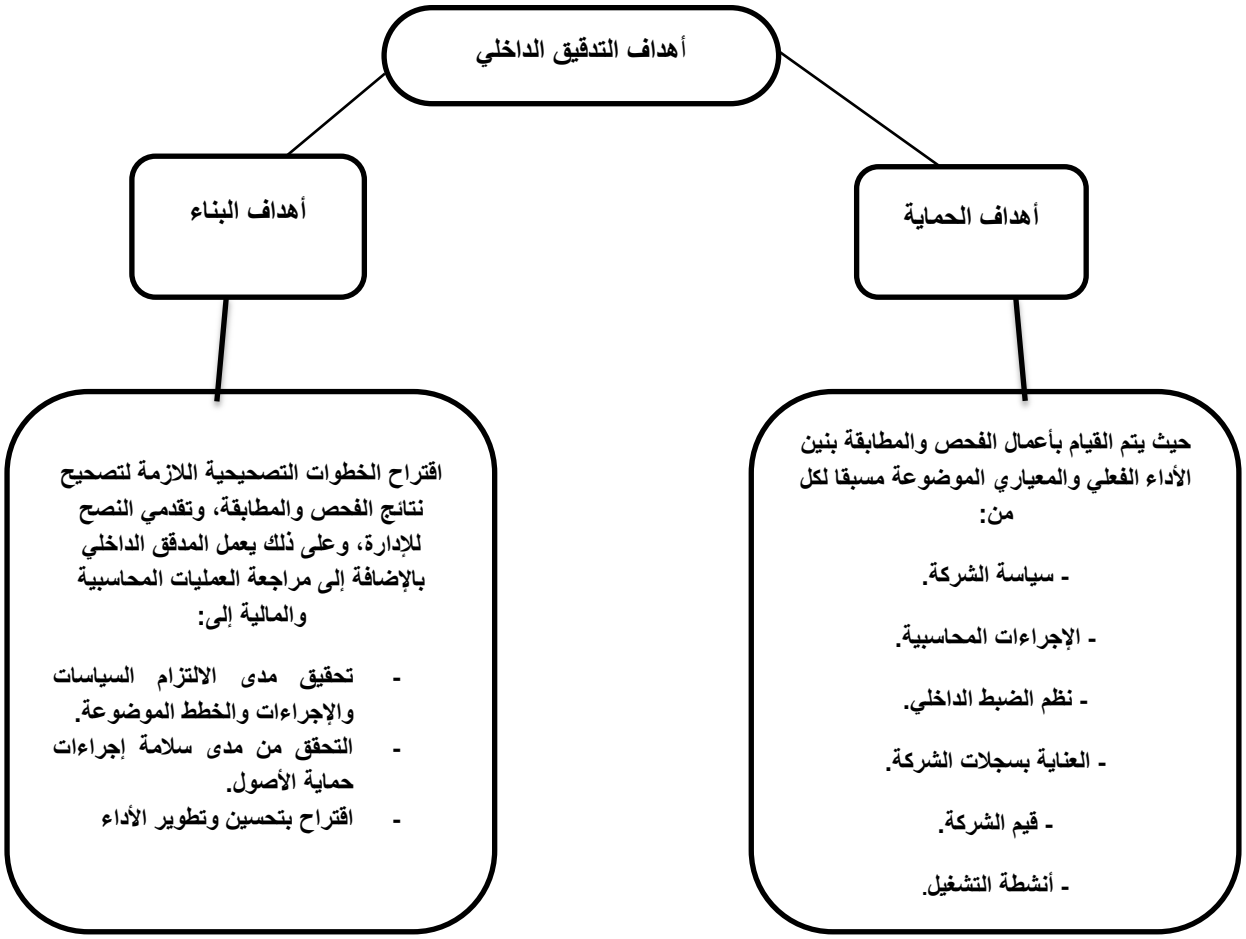

المصدر: أمحد حلمي مجعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، ص.32

[1] جمال جعيجع، حسام شوق، مرجع سابق

المطلب الثالث : أنواع ومعايير التدقيق الداخلي

أولا: معايير التدقيق الداخلي

المجموعة الأولى : معايير الصفات[1]

وتتمثل في وثيقة رسمية صادرة عن هيئة معايير التدقيق الداخلي، تحدد فيها متطلبات أداء نطاق عريض من أنشطة التدقيق الداخلي، وتقييم أدائه. وتعتبر معايير التدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين الأكثر شيوعا وتطبيقا في العالم، حيث تنقسم إل مجموعتين :

المعيار (1000) الأهداف والصلاحيات والمسؤوليات :

تضمن هذه المعايير أهم ما ينبغي أن يحتويه ميثاق التدقيق الداخلي من أهداف وصلاحيات ومسؤوليات ، مع الإقرار بتعريف التدقيق الداخلي وميثاق الأخلاقيات وان تتم المصادقة على ذلك من مجلس الإدارة .

المعيار (1100) الاستقلالية والموضوعية :

أختص هذا المعيار بالاستقلالية والموضوعية في أداء أعمال التدقيق الداخلي ، والموقع الإداري للتدقيق الداخلي ضمن الهيكل التنظيمي ، وان يتم الالتزام بالحياد والابتعاد عن كل مامن شأنه أن يؤثر على تضارب المصالح ، وكذلك الإفصاح عن ما يؤثر على الاستقلالية والموضوعية .

المعيار (1200) المهارات والعناية المهنية :

أختص هذا المعيار بالمهارة والعناية المهنية اللازمة والتطوير المهني المستمر ، إذ أوجبت بأن يمتلك المدققون الكفاءة والمعرفة وبذل العناية المهنية في أداء الأعمال وان يحسن المدققون مهاراتهم وكفاءتهم من خلال التطوير المهني المستمر .

المعيار (1300) برنامج ضمان وتحسين الجودة :

تضمن هذا المعيار برنامج ضمان وتحسين جودة التدقيق الداخلي ، إذ حددت متطلبات البرنامج وكيفية أجراء التقييمات الداخلية والخارجية لجودة أعمال التدقيق الداخلي ، وشكل ومضمون التقارير المتعلقة ببرنامج الجودة والجهة التي سيرفع لها .

المجموعة الثانية: معايير الأداء[2]

هي المعايير التي تحرص على متابعة أداء الأفراد عموما، والمدققين الداخليين خصوصا حتى يتم التأكد من توافق طبيعة أدائهم مع طبيعة عملهم وتشمل الأنواع التالية :

* **إدارة نشاط التدقيق الداخلي:** يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق أن يدير نشاط التدقيق الداخلي بفاعلية لضمان تحقيق قيمة مضافة للمؤسسة.

* طبيعة العمل: يجب أن يقوم نشاط التدقيق الداخلي بالتقييم والإسهام في تحسين عمليات الحوكمة، إدارة الخطر، والرقابة وكذلك إتباع أسلوب منهجي منظم.

---

[1] محمد زامل فليح الساعدي، التدقيق الداخلي في الشركات العامة، مرجع سابق، ص32

[2] د صالحي محمد، التدقيق الداخلي ودوره في رفع تنافسية المؤسسة، الطبعة الأولى، مركز البحث وتطوير الموارد البرية، عمان، 2016، ص74

* **تخطيط مهام التدقيق الداخلي:** يجب ان يقوم المدققون الداخليون بتطوير وتوثيق خطة العمل لكل مهمة من مهام التدقيق، تتضمن أهداف المهمة، نطاقها، توثيقها، والموارد المخصصة لها.

* **تنفيذ مهام التدقيق الداخلي:** يجب أن يقوم المدققون الداخليون بتحديد وتحليل وتوثيق المعلومات الكافية واللازمة لتحقيق اهداف المهمة.

* تبليغ النتائج: يجب على المدققين الداخليين تبليغ نتائج المهام.

* **مراقبة سير العمل:** يجب أن يقوم الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بوضع نظام متابعة ما يتخذ اتجاه النتائج التي تم ابلاغها الى الإدارة.

* **حسم مسالة قبول الإدارة للمخاطر:** عندما يعتقد الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن الإدارة قد قامت بقبول مستوى من المخاطر المتبقية، يمكن أن يكون باعتقاده مستوى غير مقبول للمؤسسة، فيجب عليه ان يناقش تلك المسالة مع الإدارة، فاذا لم يتم حسم مسألة القرار بشأن المستوى المقبول للمخاطر المتبقية، فيجب على المدقق الداخلي رفع المسألة الى مجلس إدارة الشركة لحسمها بمعرفته

ثانيا: أنواع التدقيق الداخلي [1]

أ-التدقيق الداخلي المالي: يعرف التدقيق المالي الداخلي بأنه " فحص البيانات المالية والسجلات داخل المؤسسة لبيان مطابقتها لمبادئ التدقيق المتفق عليها وسياسات الإدارة " كما عرف بانه " فحص العمليات والبيانات المالية والسجلات المحاسبية الخاصة بها لغرض التعرف على مدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وسياسات وإجراءات الإدارة وأي متطلبات أخرى . ويعد التدقيق المالي الداخلي النوع التقليدي للتدقيق الداخلي لأنه يشتمل على تدقيق وتتبع القيود المحاسبية الخاصة بالأحداث الاقتصادية للشركة بشكل حسابي ومستندي ، والتحقق من مدى سلامتها ومطابقتها للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات والأنظمة الخاصة بإدارة الشركة ، والتحقق من وجود وحماية الموجودات من الضياع والاختلاس وفحص وتقويم نظم الرقابة الداخلية للشركة .

ب- التدقيق الداخلي الإداري: هو التدقيق الذي يشمل فحص الإجراءات الرقابية الخاصة بنواحي النشاطات الأخرى غير الناحية المالية او المحاسبية ولذا فهو يتطلب معرفة السياسات والإجراءات المطبقة في المؤسسة ومن المهام التي يتوجب القيام بها ما يلي :

* دراسة واختبار العمليات المختلفة مثل النشاطات الإنتاجية من حيث مستوى الكفاءة الإنتاجية ومراقبة الجودة.

* التأكد من سير برنامج التدريب للموظفين والعاملين بالمؤسسة، وتحديد مدى كفاءة هذه البرامج واقتراح سبل تطويرها وتحسينها لغرض رفع مستوى الأداء في العمل.

* المراجع الداخلي لا يتدخل في مهام مراقب التسيير الذي يقوم بوضع طرق التنبؤ وضمان سلامة السياسات العامة للمؤسسة، وإنما يتأكد من ان هذه الطرق مطبقة جيدا وتستجيب للأهداف المرسومة .

[1] محمد زامل فليح الساعدي، التدقيق الداخلي في الشركات العامة، مرجع سابق، ص 21،22

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل إلى فهم مصطلحات التدقيق الداخلي من خلال المرور على جملة من المعلومات الأساسية التي ساعدتنا في فهمه جيدا حيث تشكل الفصل من عنصرين مهمين العنصر الأول ألا وهو فهم التدقيق بصفة عامة وتبين أن التدقيق هو عملية منهجية ومنظمة لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي أما العنصر الثاني وهو الموضوع الذي نبحث عنه وهو التدقيق الداخلي و أيضا من خلال دراسته تبين أنه :

وظيفة داخلية تابعة لإدارة لتعبر عن نشاط داخلي مستقل لإقامة الرقابة الإدارية بما فيها المحاسبية لتقييم مدى تمشي النظام مع ما تتطلبه الإدارة أو للعمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية.

الفصل الثاني

دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية

بعد الدراسة التي كانت في الفصل الأول عن التدقيق الداخلي فهي تعتبر تمهيدا لفهم موضوع دراستنا الأساسي في الفصل الثاني الذي هو دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية و لفهم موضوع دراستنا جيدا لابد من تفكيك الفصل الثاني الي ثلاثة مباحث و من خلالها سيتم تحديد مفاهيم و معالم موضوع دراستنا

وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الأول الذي يشمل ثلاث مباحث :

- المبحث الأول : ماهية إدارة المخاطر البنكية.
- المبحث الثاني : دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية

المبحث الأول: ماهية إدارة المخاطر البنكية

إن التطورات المتسارعة على صعيد تحرر الخدمات المالية وازدياد عملية التطوير في التكنولوجيا تجعل نشاطات البنوك أكثر تنوعا وتعقيدا وتعرضا للمخاطر، لذلك خصصنا هذا المبحث لماهية المخاطر البنكية، مقسما إلى ثالث مطالب حيث سنتناول في المطلب الأول مفهوم المخاطر البنكية والعوامل المؤثرة بها، والثاني سنستعرض فيه أنواع المخاطر البنكية، أما المطلب الثالث والأخير فسنتطرق فيه إلى مصادر المخاطر البنكية.

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر البنكية و أنواع المخاطر

أولا: مفهوم إدارة المخاطر البنكية

أ-تعريف المخاطر:

قبل التطرق إلى المعنى الذي تذهب إليه إدارة المخاطر لابد وأن يتم التعرف أولا على مفهوم المخاطر و هناك مجموعة من التعريفات التي تناولت موضوع المخاطر وتنوعت واختلفت حسب وجهات نظر الكتاب فمنها :

تعريف معهد المدققين الداخليين الأمريكي : هي احتمال حدوث ظروف أو أحداث يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف المنظمة وتقاس المخاطر من خلال درجة تأثيرها على أهداف المنظمة ، ودرجة احتمال حدوثها .

وعرفت لجنة cos0 المخاطر أنها : الأحداث ذات الأثر السلبي التي تمنع المؤسسة من تحقيق قيمة أو تؤدي إلى تأكل القيمة الموجودة.[1]

ويقصد بالضوابط الرقابية العامة لأعمال ضبط الأخطار الأساسية التي تواجه البنك والمرتبطة بعملياته مثل مخاطر الإئتمان، مخاطر صرف العملات، مخاطر الأرباح والعمليات، الدعاية السلبية...

ولقد اختلف العديد من الخبراء في إعطاء تعريف مفصل موحد للمخاطر فكل واحد يعرفها على حسب البيئة التي ينتمي إليها ومن خلال جملة من البحوث أستطيع أن أعطي تعريفا صغيرا يوضح المخاطر من وجهت نظري حيث :

تعرف على أنها مجموعة المواقف التي تفرض مستوى من التهديد على الحياة، الصحة، العقار أو بيئة الموظف.

وبالتالي فإن الخطر يتعلق بالأشياء غير المحظوظة التي يمكن أن تحدث في المستقبل، إن إدارة الخطر تتعلق بالاعتراف عن ماهية الأحداث، مقدار شدتها أو وطأتها وكيفية السيطرة عليها .[2]

[1] برداد عبد النور، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية ، قسم المالية، تخصص محاسبة وتدقيق،2019، ص18

[2] خالد وليد الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2009 ، ص09

ب- تعريف المخاطر البنكية:

وإن تم إعطاء مفهوم للمخاطر فيجب فهم أيضا المخاطر البنكية فهي تعرف بأنها : " التقلبات في القيمة السوقية للبنك ، كما أنها ترتبط بحالة عدم التأكد من استرجاع رؤوس الأموال المقرضة أو في تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة " . [1]

وهذه المخاطر قد تكون نتيجة للإدارة السيئة للمديرين و تتمحور حول نقطتين :

- الاختيار الغير لائق للزبائن و لطريقة توزيع المخاطر على مستوى الميزانية و خارج الميزانية بالبنك
- نمط وأسلوب تشكيل تصميم السيولة لمواجهة ودون تأخر متطلبات المدفوعات نحو المودعين والمقرضين

ج- تعريف إدارة المخاطر:

فهمنا مفهوم المخاطر و أيضا المخاطر البنكية فلا يسعنا إلا الدمج بيهم لفهم موضوع دراستنا ألا وهي إدارة المخاطر و التي سنتعرف عليها فيما يلي :[2]

معهد المدققين معهد المدققين الداخليين الأمريكي : عملية تحديد وتقييم وإدارة والتحكم في الأحداث المحتملة والأوضاع القائمة ، لتزويد توكيدات وضمانات معقولة باتجاه الوصول إلى أهداف الشركة .

أما معهد إدارة المخاطر " IRM " فقد عرفها : الجزء الأساسي في الإدارة الإستراتيجية لأي شركة ، فهي الإجراءات التي تتبعها الشركات بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها ، بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن محفظة كل نشاط .

وأيضا تعتبر عملية تحديد وتقييم و ادارة الأحداث و مراقبتها بهدف تزويد البنك أو المؤسسة بالمعلومات المناسبة[3]

ثانيا: أنواع المخاطر البنكية

يمكن تصنيف المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية إلى نوعين رئيسين هما، المخاطر المالية ومخاطر العمليات وهي كما يلي:

أ: المخاطر المالية :

وتتضمن جميع المخاطر المرتبطة بإدارة الأصول والخصوم المتعلقة بالبنك. وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة و إشراف مستمرين من قبل إدارة البنك وفق لتوجه حركة السوق والأسعار والعمولات والأوضاع الاقتصادية والعلاقة بالأطراف الأخرى ذات العلاقة .

من أهم أنواع المخاطر المالية ما يلي:

---

[1] Zuhayr mikdashi , la mondialisation des marchés bancaire et financières : défis et promesses , édition economica , Paris , 1990 , P 46 .

[2] برداد عبد النور، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر، مرجع سابق، ص 19

[3] يعقوب ابتسام، أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر البنكية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، قسم علوم إقتصادية، تخصص نقود بنوك، ومالية دولية، جامعة عين تيموشنت، 2013، ص 21

1.المخاطر الإئتمانية :[1]

تعرف المخاطر الائتمانية بأنها مخاطرة أن يتخلف العملاء عن الدفع ، أي يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم بخدمة الدين ، ويتولد عن العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض إلى الطرف المقابل ، و للمخاطر الائتمانية أهمية قصوى من حيث أهمية الخسائر المحتملة .

2.خطر عدم السيولة :

تنشأ هذه المخاطر عن احتياج السيولة لمتطلبات التشغيل العادية، و هي تقلل من مقدرة البنك على الإيفاء بالتزاماته التي إنتهى أجلها. وربما تكون هذه في صعوبة الحصول على السيولة بتكلفة معقولة عن طريق الافتراض(مخاطر تمويل السيولة) ، أو تعذر بيع الأصول (مخاطر تسييل الأصول) .

وأيضا تنشأ المخاطر عن عدم قدرة البنك على تسديد التزاماته قصيرة الأجل عند مواعيد استحقاقها بسبب سوء تسيير الموارد المتوفرة لديه ، وقد تقف عدة أسباب وراء التعرض لمخاطر السيولة نذكر منها :[2]

– ضعف تخطيط السيولة بالبنك مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث أجال الاستحقاق .

– سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها لأرصدة سائلة .

– التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية .

كما تسهم بعض العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال في التعرض لمخاطر السيولة .

3.خطر السوق :

أسفر انخراط البنوك الكبرى وأيضا البنوك بصفة عامة في أنشطة التداول التي تعرضها إلى مخاطر السوق ، التي يقصد بها الخسائر الناتجة عن الحركات المعاكسة في الأسعار و معدلات السوق المالي (أسعار الأصول و معدلات الفائدة) . و تعرف مخاطرة السوق أيضا أنها مخاطرة تعرض البنك للخسارة المالية الناتجة عن تحركات السوق الغير مواتية . و قد ينشأ التعرض لمثل هذه المخاطر نتيجة لقيام البنك باتخاذ مراكز مضاربة أو نتيجة لممارسة البنك أنشطة صناعة السوق.[3]

---

[1]طارق عبد العال حماد ، إدارة المخاطر (أفراد ، إدارات البتولك ، شركات) – الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007 ، ص ، 197

[2]حسين بلعجوز ، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها ، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة– مخاطر – تقنيات ، جامعة جيجل ، أيام 6 و 7 جوان 2005 ، ص 7،8

[3]حاكم محسن الربيعي ، حمد عبد الحسين راضي ، حوكمة البنوك و أثرها في الأداء و المخاطرة ، الطبعة الأولى ، دار البازوري للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2011 ، ص 181

4. خطر معدل الفائدة :

فتعرف بمخاطر تراجع الإيرادات نتيجة تحرك في أسعار الفائدة ، وتولد معظم بنود الميزانية الختامية إيرادات و تكاليف تكون مرتبطة بأسعار الفائدة بواسطة مؤشر ، وحيث أن أسعار الفائدة غير مستقرة ، لذلك فإن الإيرادات تكون غير مستقرة أيضاً ، و أي شخص يقرض أو يقترض يكون معرضاً لمخاطر أسعار الفائدة . فالمقترض الذي يكسب سعرا يكون معرض لمخاطر أن تهبط الإيرادات بهبوط أسعار الفائدة و المقترض الذي يدفع فائدة متغيرة يتكبد تكاليف أعلى عندما ترتفع أسعار الفائدة ، الموقفين فيه مخاطرة لأنهما يولدان إيرادات أو تكاليف مرتبطة بالأسعار السوقية بواسطة مؤشر معين ، وأيضا من جهة أخرى يتيحان فرصا للكسب أيضا .

5. خطر الصرف الأجنبي :

تتمثل مخاطر العملة في ملاحظة تحقق خسائر نتيجة للتغيرات في أسعار الصرف ، وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات النفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات ، أو ربط قيم الموجودات و المطلوبات ذات العملات الأجنبية .

ب: المخاطر غير المالية[1]

هي مخاطر لا تتعلق بالعمليات المالية التي يمارسها البنك بل تتعلق مباشرة بالتسيير الداخلي وبتأدية وتقديم الخدمات البنكية ولكنها تؤثر بصفة غير مباشرة على وضعية البنك المالية وهي تنقسم إلى:

1.المخاطر العملية (التشغيلية) :

على الرغم من وضوح التعريفات الخاصة بمخاطر السوق ومخاطر الائتمان نسبيا، إلا أن تعريف مخاطر التشغيل تطور بصورة سريعة خلال السنوات القليلة الماضية. في البداية، تم تعريفها بشكل شائع بأنها أنواع المخاطر غير القابلة للقياس التي يواجهها بنك ما، مع ذلك قامت العديد من التحليلات الأخرى

بتحسين هذا التعريف إلى حد كبير وكما أو ضحت لجنة بازل للرقابة البنكية، يمكن تعريف مخاطر التشغيل

على أنها: مخاطر الخسائر النقدية التي تنشأ عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو التي تنشأ من أحداث خارجية .

2.الخطر النظامي :

هو ظاهرة عدم ملاءة عامة يتعدى حدود الدولة الواحدة وقد يؤدي إلى أزمة مالية، ينتج خطر النظام بسبب إفلاس سلسلة من البنوك نتيجة إفلاس بنك واحد، أو أكثر، وقد يحدث نتيجة انهيار السوق المالي.

[1] سمية خلاف، دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة أم البواقي، قسم علوم التسيير، تخصص تأمينات وتسيير المخاطر،2013، ص23

3.المخاطر الاستراتيجية :

هي تلك المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك وعلى رأس ماله نتيجة اتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع البنكي، ويتحمل مجلس إدارة البنك المسؤولية الكاملة عن المخاطر الاستراتيجية وكذلك إدارة البنك العليا التي تتمثل مسؤوليتها في ضمان وجود إدارة مخاطر استراتيجية مناسبة للبنك، والسياسات المتعلقة باستراتيجيات العمل تعد حاسمة لمعرفة القطاعات التي سيقوم البنك بالتركيز عليها في المدى القصير والطويل.

4.الخطر التنظيمي :[1]

ينتج هذا الخطر نتيجة عدم تطبيق الإجراءات والتنظيمات الموضوعة من قبل البنك، أو تنافي هذه التنظيمات مع القوانين المعمول بها.

5.الخطر القانوني :

تنشأ المخاطر القانونية نتيجة الإخلال أو عدم الالتزام بالقواعد والقوانين واللوائح أو الممارسات المعتمدة، أو عند عدم تحديد الحقوق والالتزامات القانونية لأطراف العمليات .

6. خطر العمليات الإلكترونية :

ينتج هذا الخطر عن كل العمليات الإلكترونية التي يقوم بها البنك، كما أن الزبون أيضا معرض لهذا النوع من المخاطر.

7. مخاطر السمعة :

تنشأ مخاطر السمعة في حالة توافر رأي عام سلبي اتجاه البنك، وهذا الخطر يؤثر على عدد العملاء لدى البنك، ويخفض نشاطه إلى أقصى حد مما يقلل الأرباح .

المطلب الثاني: أهداف وخطوات إدارة المخاطر

أولا : أهداف إدارة المخاطر [2]

تعتبر حماية البنك من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها أثناء القيام بنشاطه أمر ضروري من أجل دعم استمرارية البنك وسلامة وجودة أدائه ، وبالرغم من أن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر بالبنك هو دعم الإدارة العليا لتتمكن من تحديد المخاطر تحديدا صحيحا ، وبالتالي قياسها ، ومن ثم الحد منها ، ومراقبتها والتحكم فيها بشكل صحيح على مستوى البنك ككل ، إلا أن هناك أهداف أخرى نذكر منها :

– ضمان استمرارية البنك بتقييم المخاطر التي تترجم أجلا أو عاجلا إلى تكاليف مستقبلية .

– الحفاظ على البنك وحمايته من أي مخاطرة محدقة قد تؤثر على السير الحسن له ، و ذلك من خلال أداء الالتزامات القانونية والتعاقدية التي تنجم عنها مسؤولية على مخاطر أخرى .

---

[1] برداد عبد النور، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر، مرجع سابق، ص 31

[2] طارق عبد العال حماد ، إدارة المخاطر، مرجع سابق، 2003 ، ص 222

– قياس مدى كفاية رأس المال و القدرة على الوفاء بالالتزامات .

– العمل على استقرار المؤسسة باستقرار الأرباح و استمرارية النمو ، ومحاولة إلغاء عدم التأكد لأنه يجعل البنك في وضعية غير مربحة للتصدي للظروف المعاكسة .

ومنه فإدارة المخاطر تعمل من خلال تنفيذ مجموعة من الإجراءات على المساهمة في زيادة فرص تحقيق النتائج الجيدة ، والتقليل من خطر النتائج السيئة أو السلبية ، فهي وسيلة للعمل والتفكير ، ومساعدة الإدارة العليا على اتخاذ القرارات التي تسمح لها بتحقيق أهدافه .

ثانيا: خطوات إدارة المخاطر

توجد العديد من الخطوات التي يمكن إتباعها في إدارة المخاطر و التي تتمثل عموما في:

- تحديد المخاطر
- قياس المخاطر
- ضبط المخاطر
- مراقبة المخاطر

1.تحديد المخاطر :

لكي يتمكن البنك من إدارة المخاطر لا بد أولا أن يحددها. فكل منتج أو خدمة يقدمها البنك تتضمن عدة مخاطر منها: خطر سعر الفائدة، خطر الإقراض، خطر السيولة وخطر التشغيل .

2.قياس الخطر :

ولهذا الغرض يجب النظر إلى كل نوع من المخاطر بأبعاده الثلاثة وهي : حجم ، ومدته ، واحتمال حدوثه ، وذلك باستخدام الطرق الكمية والنوعية في القياس ؛ حيث تستخدم الطرق الكمية عندما تكون البيانات والمعلومات متاحة بشكل كاف مثل : المخاطر المالية ، أما الطرق النوعية فتستخدم عندما تكون البيانات والمعلومات الكمية غير متاحة مثل : مخاطر السمعة ، حيث يتم البحث عن دلائل منطقية تساعد في تقدير حجم الخسائر .

وقياس المخاطر بشكل صحيح ، وفي الوقت المناسب أمر مهم لإدارة المخاطر ، حيث يساعد على تكوين رؤية مستقبلية واضحة بالنسبة للبنك تساعده على بناء خطة العمل .[1]

3.ضبط المخاطر :

هناك ثلاث أساليب أساسية لضبط المخاطر و هي تجنب بعض النشاطات، تقليل المخاطر أو إلغاء أثر هذه المخاطر.

[1] سمير الخطيب ، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 2005 ، ص 23

4. مراقبة المخاطر :[1]

لابد على البنك أن يجد نظام المعلومات القادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة ، وبنفس الأهمية يكون قادرا على مراقبة التغيرات المهمة في البيئة المصرفية ، حيث يمكن أن تنشأ مخاطر جديدة وتختفي مخاطر أخرى ، ولذلك فإن التقنيات التي كانت مناسبة في الماضي قد لا تكون المثلى في الحاضر والمستقبل، و الشكل التالي يوضح خطوات إدارة المخاطر:

الشكل رقم (02): خطوات ادارة المخاطر

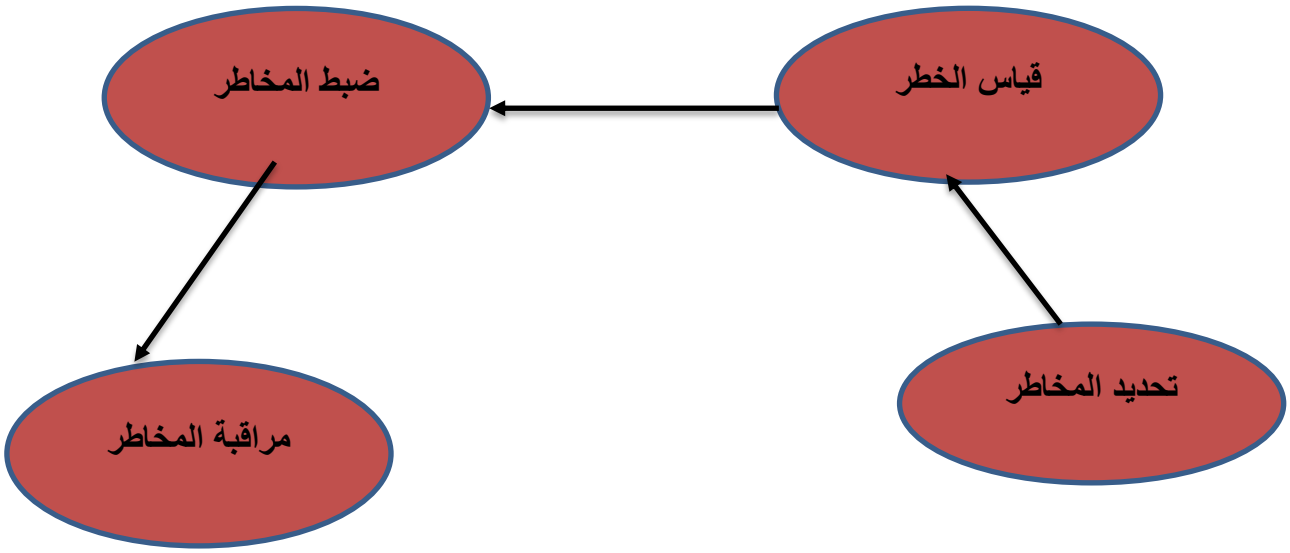

المصدر: من إعداد الباحث

المطلب الثالث: مهام إدارة المخاطر

يمكن إبراز مهام إدارة المخاطر فيما يلي :[2]

1 – وضع سياسة واستراتيجية إدارة المخاطر مع إعداد سياسة و هيكل للمخاطر داخليا لوحدات العمل ، والعمل على إنشاء بيئة ملائمة .

2–التعاون على المستوى الإستراتيجي والتشغيلي فيما يخص إدارة المخاطر .

3–بناء الوعي الثقافي داخل المؤسسة ، ويشمل التعليم الملائم مع التنسيق مع مختلف الوظائف فيما يخص إدارة المخاطر مع تطوير عمليات مواجهة الخطر .

4–إعداد التقارير عن المخاطر وتقديمها لمجلس الإدارة وأصحاب المصالح .

5–اكتشاف المخاطر الخاصة بكل نشاط اقتصادي .

---

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 32

[2] ابراهيم رياح ابراهيم المدهون، دور المدقق الداخلي في تفعيل دارة المخاطر في المصارف العامة في قطاع غزة، مذكرة ماجستير، قسم المحاسبة و التمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية ، غزة، 2011، ص 37 ،38 .

6- تحليل كل خطر من الأخطار التي تم اكتشافها ومعرفة طبيعته و مسبباته وعلاقته بالأخطار الأخرى .

7-قياس درجة الخطورة واحتمال حدوثها وتقدير حجم الخسارة .

8- اختيار أنسب وسيلة لإدارة الأخطار الموجودة لدى الفرد أو المؤسسة حسب درجات الأمان والتكلفة اللازمة.

المبحث الثاني: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية.

الغاية من إدارة المخاطر البنكية هي تخفيف احتمالات حدوث الخسائر، و تخفيض النتائج المالية لهذه الخسائر عند وقوعها، و لتحقيق ذلك لابد من إجراء عدد من الخطوات الأساسية تبدأ بتحديد جميع الألات و الأنشطة التي تكون عرضة للمخاطر داخل البنك، و بعد التعرف على المخاطر المختلفة تبدأ عملية تقييمها من خلال قياسها بشكل كمي لمعرفة حجم الخسائر المتوقع أن ينتج عنها، ثم بعد ذلك تأتي مرحلة التعامل مع هذه المخاطر وكيفية الإستجابة لها.

و المدقق الداخلي هو العنصر الفعال في إدارة المخاطر البنكية، حيث يستطيع الوصول إلى العديد من البيانات و المعلومات التي من شأنها تقليل المخاطر بنسبة كبيرة و خاصة في ظل الظروف الإقتصادية التي تشهد فيها أسواق المال انهيارات كبيرة.

تتكون عملية إدارة المخاطر من عدد من الخطوات تتمثل بشكل رئيسي في:

- تحديد المخاطر.
- تقييم المخاطر.
- الإستجابة للمخاطر.

بالإضافة إلى خطوة رابعة تتمثل بتوثيق الخطوات السابقة فعند الانتهاء من كل مرحلة يجب توثيقها بالكامل ليتم تقديم التقارير المناسبة عنها.

المطلب الأول: دور التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر.[1]

إن تحديد الخطر من أبرز الخطوات التي يجب القيام بها لمواجهته فتحديد المخاطر الخطوة الأولى و الأساسية في عملية إدارة المخاطر، و تعتبر الخطوة الأهم لأنه عدم تحديد أحد الظروف أو الأحداث السلبية المتوقعة يعني عدم تحديد المخاطر الناتجة عنها، و بالتالي حدوثها بالتالي لن تستطيع إدارة البنوك الإستجابة لها و التعامل معها بشكل فعال و في الوقت المناسب.

ويجب أن تتم عملية تحديد المخاطر بإستخدام أساليب و أدوات مناسبة و منهجية تضمن بأن جميع الأنشطة والآليات التي تكون عرضة للمخاطر قد تم تحديدها و تحديد المخاطر التي ممكن أن تنتج عنها، كما يجب تحديد جميع التغيرات المصاحبة لتلك الأنشطة و تصنيفها حسب أهميتها، و أن تمارس عملية التحديد هذه روتيني ومستمر لمعرفة و تحديد أية مخاطر جديدة لم تكن ظاهرة سابقا، و لمعرفة أية تغيرات في المخاطر المحددة مسبقا.
ومن الأساليب الشائعة لتحديد المخاطر ما يلي:

[1] William , R & Kinney Jr, Auditing Risk Assessment and Risk Management Processes , The Professional Practices Framework for Internal Auditing (PPF) , IIA , US , 2003 , P143 .

- **التحديد المعتمد على الأهداف:**بإعتبار أي حدث أو موقف يؤثر بشكل سلبي على تحقيق أهداف المصرف يعتبر خطر.

- **التحديد المعتمد على التصنيف:** و هو عبارة عن تصنيف جميع المصادر المحتملة للمخاطر،[1]

ويمكن تصنيف هذه المصادر أو الأنشطة الرئيسية أو العوامل المولدة للمخاطر كما يلي:

- **إستراتيجية:** وتتم بالأهداف الإستراتيجية طويلة المدى للمصرف، تتأثر بعدة أحداث ممكن أن ينتج حدوث تغير فيها إلى حدوث المخاطر مثل: توفر رأس المال، الأحداث السياسية، التغيرات القانونية .
- **تشغيلية:** تتعلق بجميع النواحي و الحهات اليومية لأنشطة المصرف خلال ممارسته الأعمال المختلفة، ينتج عنها أحداث مثل تلاعب الموظفين، الأخطاء البشرية، رحيل اليد العاملة المؤهلة..
- **مالية:** تتعلق بالجهة المالية للمصرف، و تتأثر بظروف السوق المختلفة كالتغير في أسعار الصرف أو الفائدة..
- **معلوماتية:** وي جهة تتعلق بمصادر المعرفة داخل المصرف، و تتأثر بمخاطر مثل المنافسة التكنولوجية، و سوء استخدام الملكية الفكرية

- **تحديد المخاطر بناءا على التقييم الذاتي:** و هو ذلك الأسلوب الذي يعتمد على قيام كل نشاط أو قسم داخل المصرف بفحص و مراجعة طبيعة أعماله و الأحداث التي تؤثر عليها، و من ثم تحديد المخاطر المحتمل حدوثها و المرتبطة بهذا النشاط، و يعتبر من الأساليب الفعالة كونه يجعل فرد يساهم بشكل فعال في عملية تحديد المخاطر.

- **العصف الذهني:** هو تقنية مفيدة تستخدم في تحديد مجموعة واسعة من المخاطر بشكل أولي و مبدئي، و خاصة في المشاريع الكبيرة أو الجديدة أو الفريدة من نوعها، و يقصد بالعصف الذهني الآراء و الأفكار التي تستنبط من خبرات و مهارات فريق عمل المخاطر، و الهدف منه تبادل الأفكار لتغطية جميع المخاطر المحتملة بدون إستثناء و بدون إصدار أحكام حول أهميتها في المراحل الأولية لتحديد المخاطر.

المطلب الثاني: دور التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر

إن العملية الثانية لمواجهة المخاطر هي إعطاء تقييم لها وهي عملية منهجية يتم من خلالها تقدير و قياس حجم الخسائر الذي سيترتب عند حدوث المخاطر المختلفة و التي تم تحديدها سابقا، و ذلك باستخدام الطرق الكمية و النوعية في القياس و التقييم، حيث تستخدم الطرق الكمية عندما تكون البيانات و المعلومات متاحة بشكل كاف، مثل المخاطر المالية التي يمكن قياسها، أو مخاطر حدوث خسائر نتيجة لدعاوي قضائية على المصرف، أما الطرق النوعية تستخدم عندما تكون المعلومات العددية غير متاحة، أو الخبرة المطلوبة لتقييم المخاطر بالطرق الكمية غير متوفرة في البنك ، أو حجم الخسائر المتوقع غير مهم نسبيا، مثل مخاطر السمعة حيث يتم البحث عن

[1] يعقوب ابتسام، أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر البنكية، مرجع سابق، ص65

دلائل منطقية تساعد في تقدير حجم خسائر هذه المخاطر تعتمد عملية تقييم المخاطر على مبدأ أساسي و هو تقييم و تقدير المخاطر لبعدين أساسيين هما:[1]

- تقدير حجم و درجة تأثير الخطر على أعمال البنوك.
- تقدير درجة إحتمال أو إمكانية حدوث هذا الخطر.

حيث يمكن أن يتم تصنيف درجة التأثير إلى عدة تصنيفات كما يلي:

- درجة التأثير : ضئيل، غير هام ، متوسط ، هام ، مفجع.
- درجة إحتمال الحدوث: نادرا ، إحتمال ضعيف ، محتمل ، مرجح ، مؤكد تقريبا.

و يمكن عمل عدد غير محدود من المصفوفات ، حيث أنه لاوجود لاي مقياس في العالم ثابت و محدد لتقدير و قياس درجة تأثير الخطر و إحتمال حدوثه

الخطوة التالية في عملية تقييم المخاطر هي توثيق و تسجيل نتائج تقييم المخاطر بشكل يبين تفاصيل طريقة التقييم، و ذلك لتتمكن إدارة المصرف من ترتيب و تصنيف المخاطر حسب درجة أهميتها و خطورتها على أعمال البنك، بحيث تستطيع الإدارة معالجة المخاطر حسب الأولوية و الأهمية و في الوقت المناسب، أو عدم معالجتها في حالة المخاطر غير الهامة .

تقع على إدارة البنك مسؤولية تقييم المخاطر، و يجب أن يتم ذلك ويجب أن تكون هذه العملية بشكل مستمر لتتمكن الإدارة من مواجهة الحالات الطارئة في الوقت المناسب، كارتفاع درجة تأثير أو درجة إحتمال الحدوث لمخاطر كانت مقيمة على أساس مخاطر خفيفة أو متوسطة.

و يتحمل مجلس الإدارة و لجنة التدقيق مسؤولية الإشراف على عملية تقييم المخاطر للتأكد من أن الإدارة التنفيذية تستطيع تحمل مسؤولية تقييم المخاطر و إدارة المخاطر بشكل عام.

أما مسؤولية التدقيق الداخلي تتمثل في تقديم خدمات تأكيدية للإدارة بأن عملية تقييم المخاطر تمت بشكل صحيح و باستخدام الطرق المناسبة لذلك، مع تقديم النصح و المساعدة للإدارة لتنفيذ التقييم.

المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في الإستجابة للمخاطر.[2]

تعتبر هذه الخطوة من حيث الترتيب ثالث مرحلة في التعامل مع المخاطر بعد أن تم تحديد الخطر و تقييمه، يتطلب ذلك تحديد الخيار اللازم اعتماده من قبل الإدارة لمعالجة هذه المخاطر من خلال تخفيف درجة تأثيره و درجة إحتمال حدوثه إلى أدنى درجة ممكنة.

---

[1] Hock , Brian & Bruch , Carl , The Internal Audit Activity's Role In Governance , Risk and International , LLC , Third Edition CIA Program , 2009 , p61-62 .

[2] يعقوب ابتسام، أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر البنكية، مرجع سابق، ص 68

في سابق ما ذكر بعد تقييم المخاطر يتم ترتيبها و تصنيفها لتحديد الأولويات التي يجب أخذها بعين الإعتبار، حيث تتم البدء بمعالجة المخاطر ذات الأهمية الكبيرة التي لا يجب إن تغفل عنها الإدارة ، و يجب بعد ذلك تحديد تكلفة تطبيق خيارات الإستجابة المتاحة لمعالجة المخاطر و بشكل دقيق لأن هذه التكلفة ستصبح الأساس لتحديد الخيار الأمثل للمعالجة من خلال مقارنتها مع حجم الخسائر المتوقع تحققه عند حدوث المخاطر، و يمكن تحديد خيارات الإستجابة للمخاطر كالتالي:

- **قبول المخاطر:** ويقال أيضا تحمل المخاطر، حيث تعمل الإدارة بهذا الخيار في حالة المخاطر المحدودة و قليلة التأثير ، أو عندما تكون تكلفة المعالجة أكبر من حجم الخسائر المتوقع حدوثها في حالة وقوع الخطر، و يجب عند إعتماد هذا الخيار إجراء المراجعة المستمرة للمخاطر في حال حدوث ظروف طارئة أدت إلى زيادة درجة تأثيرها مما قد يتطلب معالجتها بطريقة أخرى .
- **تقليص المخاطر:** ويمكن أيضا الحد من المخاطر بتخفيفها، يتم التعامل مع عدد كبير من المخاطر المختلفة بهذه الطريقة، حيث تقوم إدارة البنك بتطبيق نظام رقابة فعال تحاول من خلاله التخفيف من درجة حدوث الخطر و درجة تأثيره إلى الحد المقبول من قبل البنك أو من خلال التحوط لهذه المخاطر أو التغطية باستخدام المشتقات المالية، و يتم ذلك بأساليب مختلفة:

أ- **النقل و التحويل:** وهو كذلك عملية أخرى تقوم بها الإدارة و تقوم من خلاله الإدارة بتحويل آثار المخاطر إلى طرف آخر، و أوضح مثال على ذلك عقود التأمين لدى شركات التأمين، و هو خيار جيد و ينصح به لمعالجة المخاطر المالية أو مخاطر الأصول.

ب-**المشاركة:** و يكون هذا الخيار من خلاله مشاركة طرف آخر للبنك بمخاطر معينة، و يعتبر هذا

الطرف غالبا شريك مغامر أو أكثر للبنك بمخاطر معينة، و يعتبر هذا الطرف غالبا شريك مغامر أو مضارب يتحمل جزء من الخسائر المحتمل حدوثها مقابل المضاربة على عدم حدوثها و تحقيق الأرباح، مثل مشاركة البنك لأطراف مختلفة في الدخول في مشروع جديد يحتوي على درجة من الخطورة، و يحدث خيار المشاركة بطريقة أخرى من خلال تحمل بعض المؤسسات الحكومية لجزء من المخاطر كدعم منها لمنشآتها الوطنية.[1]

- **تجنب المخاطر:** ويعتبر هذا الخيار أخر من تعتمد عليه الإدارة المتوفر لدى إدارة البنك هو تجنب المخاطر من خلال تجنب الظروف أو الأحداث التي ممكن أن تسبب هذه المخاطر، فبعض المخاطر لا يمكن للبنك أن يتحملها، و مثال ذلك شراء البنوك لحقوق ملكية أو براءة إختراع غير متأكدة من عوائدها، أو الدخول في مشاريع ممكن أن يترتب عليها في المستقبل مساءلة قانونية بحيث ممكن أن يكون حجم الخسائر الممكن وقوعه أكبر من الإيرادات المتوقعة، و لكن هذا الخيار ممكن أن يحرم المصرف من عوائد المشاريع التي تم تتجنبها

[1] يعقوب بسام، أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر البنكية، مرجع سابق، ص70

الشكل رقم (03) دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية :

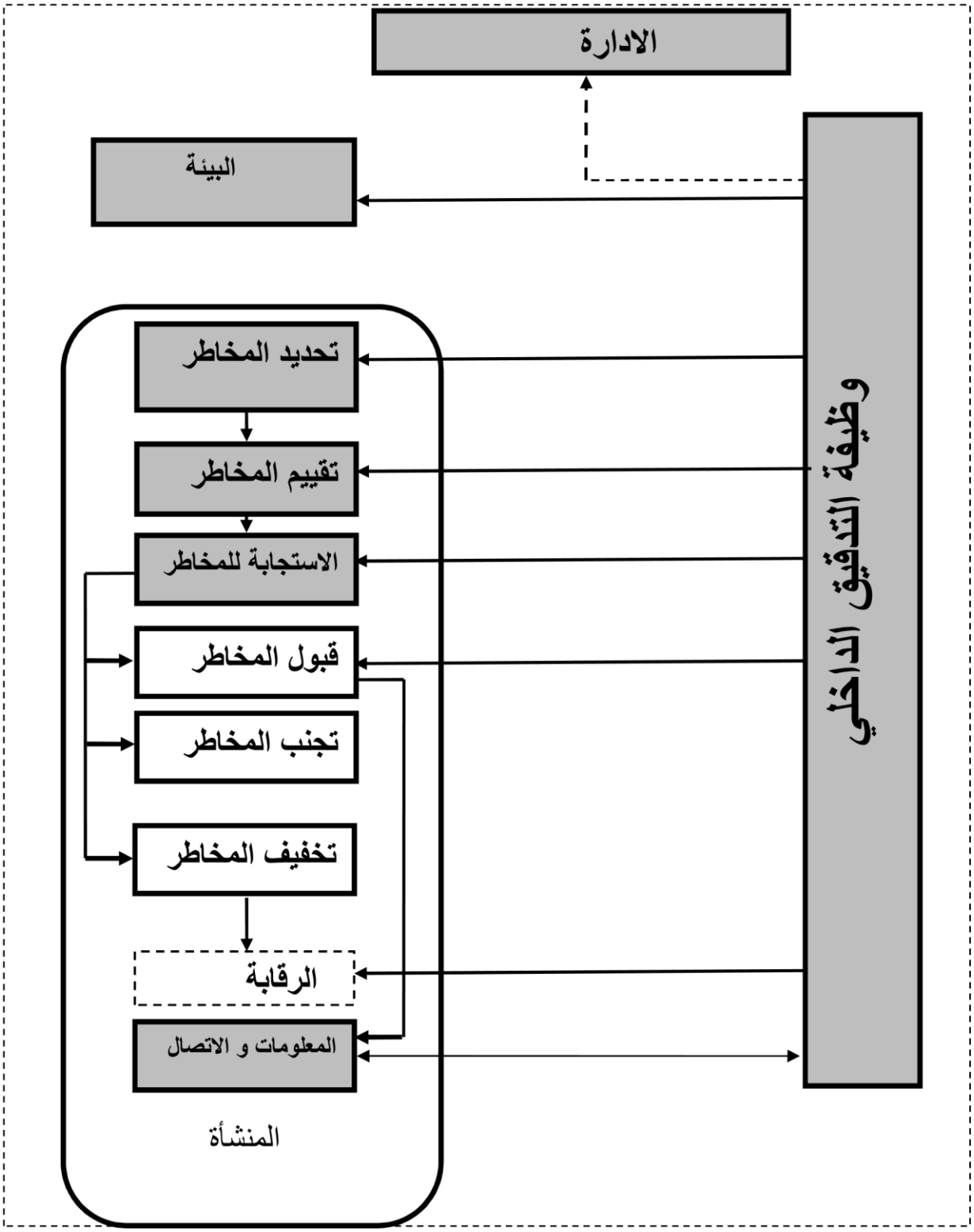

المصدر : من إعدادي الخاص بناءا على المعطيات المدروسة.

خلاصة الفصل :

تم التطرق في هذا الفصل إلى جوهر دراستنا الذي نحن بصدد التوجه إلى معلوماته الرئيسية ألا وهو دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية في بداية الفصل الثاني اعتمدنا على الأفكار العامة لفهم المخاطر أي مفهومها وإدارة المخاطر أيضا ثم بالجمع بين ما تناولته في الفصل الأول وبين المطلب الأول من الفصل الثاني تبينت لنا أكثر معالم الدراسة من دلال إبراز دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية حيث تبين لنا أنه يجب على المدقق الداخلي إبراز هذه الخطوات لمحاربة المخاطر :

-تحديد المخاطر.

-تقييم المخاطر.

-الإستجابة للمخاطر.

الفصل الثالث

الإطار التطبيقي (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بجندل)

إن هذا الفصل الأخير يعتبر نقطة فهم الفقرات السابقة و محاولة تبسيط جميع المعطيات و الأفكار المتعلقة بدور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية وهنا سنتطرق إلى هذا الموضوع، في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بجندل أفهمه أكثر و التعرف إليه .

وسنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هما :

- المبحث الأول : التعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية بجندل.
- المبحث الثاني : دور التدقيق الداخلي في إدارة هذه المخاطر داخل البنك .

المبحث الأول : التعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية بجندل

في هذا المبحث سنتطرق لفهم عبارة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومن ثم التطرق إلى التعرف على فرعها بجندل و لتعرف أليها قسمنا المبحث إلى ثلاثة مطالب :

- المطلب الأول :تطور ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية
- المطلب الثاني : التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة جندل ومهامها
- المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لوكالة جندل .

المطلب الأول : تطور ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية[1]

أولا : تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية لقد مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية بثلاثة مراحل هي :

المرحلة الأولى : 1982-1990 خلال الثمانية سنوات كان هدف بنك البدر المنشود هو قرض وجوده ضمن العالم الريفي يفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصبغة الفلاحية بمرور الزمن اكتسب البنك سمعة وكفاءة عالية في القطاع الزراعي وقطاع الصناعة الغذائية والصناعة الميكانيكية .

هذا الاختصاص كان منصوص عليه في إطار الاقتصاد المخطط حيث كان كل بنك عمومي مختصا بإحدي القطاعات الحيوية العامة .

المرحلة الثانية : 1991-1999 بموجب صدور القانون 90/10 الذي نص على نهاية فترة تخصص البنوك حيث وسع البنك آفاقه إلى مجالات أخرى كالنشاط الاقتصادي خاصة قطاع المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة بدون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة -في المجال التقني هذه المرحلة كانت البداية لإدخال تكنولوجية الإعلام الآلي :

1991 : تطبيق نظام SWIFT لتنفيذ عمليات التجارة الخارجية .

1992 : وضع برمجيات PROGIEL SYBUS المصممة من طرف مهندس البنك ومقاييسها المختلفة للقيام بالعمليات البنكية (تسيير القروض ، تسيير عمليات الصندوق ، تسيير الإبداعات ، الفحص عن بعد لحسابات الزبائن إدخال الإعلام الآلي على جميع عمليات التجارة الخارجية .

- عمليات فتح القروض الوثائقية أصبحت في يومنا هذا في 24 ساعة على الأكثر .
- إدخال مخطط الحسابات الجديدة على مستوى الوكالات .[2]

1993 : - إنهاء عملية إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات البنكية .

[1] معلومات مقدمة ، من مكان التربص بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، وكالة-جندل-

[2] معلومات مقدمة ، من مكان التربص بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، وكالة-جندل-

1996 : – إدخال عملية الفحص السلكي TELETRAITEMENT فحص وانجاز العمليات البنكية عن بعد وفي الوقت الحقيقي .

1998 : – تشغيل بطاقة السحب ما بين البنوك .

المرحلة الثالثة : 2000 – أفريل 2002 . المرحلة الحالية تتميز بموجب التدخل الفعلي للبنوك العمومية لبعث نفس جديد في مجال الاستثمارات المنتجة وجعل نشاطاتها ومستوى مردودها سائر قواعد اقتصاد السوق في مجال التدخل في تمويل الاقتصاد .

بنك البدر رفع إلى حد كبير حجم القروض لفائدة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة في شتى مجالات النشاط الاقتصادي ، وفي نفس الوقت رفع مستوى معنويات للقطاع الفلاحي وفروعه المختلفة ويهدف مسايرة التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة ومن اجل الاستجابة لتطلعات زبائنه وضع البنك برنامج خماسي فعلي يتركب على عصرنة البنك وتحسين الخدمات وكذلك إحداث تطهير في ميدان المحاسبة وفي الميدان المالي . هذا البرنامج نتجت عنه الانجازات التالية :

سنة 2000 :

- القيام بفحص دقيق لنقاط القوة ونقاط الضعف لبنك البدر وانجاز مخطط تسوية للمؤسسة المطابقة للقيم الدولية .
- تصميم نظام الشبكة المحلية مع إعادة تنظيم البرنامج PROGCIEL كزبون مقدم Client Serveur.
- سنة 2001 : التطهير المحاسبي والمالي .
- إعادة النظر وتقليل الوقت وتخفيف الإجراءات الإدارية والتقنية المتعلقة بملفات القروض .

ثانيا : مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية .[1]

تتمثل مهمة BADR في تنفيذ جميع العمليات المصرفية و الاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها من تلقي الأموال من الجمهور وعمليات القرض ، ووضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل وذلك طبقا للقوانين والتعليمات التي يجري العمل بها .

ويساهم بنك البدر فيما يأتي طبقا لسياسة الحوكمة في :

– هياكل بنك الإنتاج الفلاحي و أعماله .

– الهياكل والأعمال الزراعية الصناعية المرتبطة مباشرة بقطاع الفلاحة .

– هياكل الصناعة التقليدية في الوسط الريفي و أعمالها وضع سياسة إتصال فعالة لتحقيق الأهداف المخططة من خلاله .

[1] معلومات مقدمة ، من مكان التربص بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، وكالة–جندل–

- العمل على مواجهة مخاطر الصرف على القروض الخارجية بصفة عقلانية .
- تطوير مستوى هيئة الموظفين وإعطاء الأولوية لحاملي الشهادات .
- إعطاء الدعم الإعلامي
- عرض المنتجات والخدمات الجديدة من خلال :
  * تصفية المشاكل المالية .
  * أخذ الضمانات الملائمة وتطبيقها ميدانيا .
  * تمويل التجارة الخارجية .
  * الاستقبال الجيد للزبائن واحترامهم والرد على طلباتهم بجدية .
  * تمويل المشاريع الداخلية وفق سياسة الحوكمة وهذا :
- تطوير المواد والعمل على رفعها وتحسين تكاليفها
- الاستعمال الرشيد للإمكانيات التي تمنحها السوق المالية .
- مسايرة التطور الحاصل في عالم المهنة المصرفية وتقنياتها .

وبما ان العنصر البشري هو أساس نجاح أي سياسة او تنظيم استراتيجي وهو مكلف بتأدية وظائفه ومهام عمل على منحه الثقة والقدرة في آن واحد وذلك بتكوينه في مجال تخصصه .

بالرغم من التخصص الذي كان يهدف اليه BADR الا انه حاليا يقوم بجميع العمليات المصرفية التي تقوم بها المؤسسات المالية الأخرى .

وتجدر الإشارة الا ان بنك بدر يحتل المرتبة الأولى على المستوى الوطني والمرتبة الثالثة على المستوى المغاربي من حيث كثافة النشاطات وفعاليتها .

المطلب الثاني : التعريف ببنك الفلاحة والتنمية وكالة جندل ومهامها[1]

أولا : التعريف بوكالة جندل 273

لقد تم تأسيس وكالة بدر 273 بتاريخ 04-05-1984 بعد ان تم تأسيس BADR الام بسنتين وهي تقع بوسط مدينة جندل ، وتتوسط المرافق العمومية بشارع سلواني علي بهدف تلبية احتياجات ورغبات المواطنين تغطي وكالة جندل 273 خمس بلديات هي واد الجمعة ، عين الاشياخ ، بربوش ، وادي الشرفاء ، جندل وشعار هذه الوكالة هو المساهمة في التنمية وتطوير القطاع الفلاحي والنهوض به . تتضمن وكالة جندل 273 طاقة بشرية تسعى لتحقيق

[1] معلومات مقدمة ، من مكان التربص بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، وكالة-جندل-

اهداف البنك وتطوير اعماله والتكفل الجيد بعملائه مكونة بذلك من 10 موظفين والمدير و 04 رجال امن و 02 من عمال النظافة.

ثانيا : مهام الوكالة و أهداف

1-مهام وكالة -جندل-

إن مهام وكالة جندل على المستوى الوطني تتشابه نوعا ما لكونها تهدف لنفس الهدف المتمثل في ترقية القطاع الفلاحي وتشمل مهمة وكالة -جندل- في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية المختلفة طبقا للقوانين والتنظيمات السائدة ، وكذا القروض المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وتطوير الاعمال الفلاحية الزراعية ، إن تتولى على وجه الخصوص استخدام وسائلها المتاحة في تمويل هياكل الإنتاج الفلاحي وما يرتبط به من اعمال . وتمكن اهداف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بجندل في :

المساعدة على تنفيذ المخططات والبرامج من اجل تحقيق الأهداف المحددة في مهامها وتحسين مستوى الإنتاج والإنتاجية ، الى جانب احترام القواعد المطبقة في مجال التسيير والانضباط المالي والمحاسبي . ويمكن حصر مهام الوكالة اجمالا فيما يلي :

- السهر على تطبيق الحسن للقواعد الخاصة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة-جندل-.

- العمل على تقديم مستوى عالي من الخدمات من خلال :

* الخبرة المتوفرة في الموظفين والخدمة المستمرة للزبائن

* الالتزام بالسرية فيما يتعلق بالعمل البنكي وخاصة حسابات الزبائن

أهداف وكالة جندل : [1]

من أجل التأقلم مع المناخ الاقتصادي الذي يتميز حاليا بالتغيرات الجذرية ، لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة- جندل- كغيره من البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة للوصول إلى إستراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة بنكية كبيرة تحضى باحترام وثقة المتعاملين الاقتصاديين والأفراد والعملاء على حد سواء بهدف تدعيم مكانته ضمن الوسط البنكي . وتم إنشاء BADR لتلبية ضرورة اقتصادية ، ولدت من إرادة سياسية لإعادة هيكلة النظام الزراعي ، وضمان الاستقلال الاقتصادي للبلاد ورفع مستوى معيشة سكان الريف . حيث تتمثل الأهداف الرئيسية للبنك في ما يلي :

* تنويع وتوسيع مجالات تدخل البنك كمؤسسة بنكية شاملة

* تحسين العلاقات مع العملاء .

[1] معلومات مقدمة ، من مكان التربص بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، وكالة-جندل-

* تحسين نوعية الخدمات .

* الحصول على أكبر حصة من السوق .

* تطوير العمل البنكي قصد تحقيق مردودية أكبر.

*ضمان تنمية منسجمة للبنك في مختلف الأنشطة .

* توسيع وإعادة تنظيم شبكته .

*رضا عملائه من خلال توفير المنتجات والخدمات التي تلبي احتياجاتهم .

* التكيف وإدارة ديناميكية لتحقيق الانتعاش .

*التنمية التجارية من خلال إدخال تقنيات إدارية جديدة مثل التسويق ، وإدخال مجموعة جديدة من المنتجات

وبغية تحقيق تلك الأهداف استعان بنك الفلاحة والتنمية الريفية بجندل بتنظيمات وهياكل داخلية ووسائل تقنية حديثة بلجوئه إلى صيانة وترميم ممتلكاته وتطوير أجهزة الإعلام الآلي ، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية وترقية الاتصال داخل وخارج البنك ، كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من العملاء وذلك بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم ، والتعرف على حاجاتهم ورغباتهم ، وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه بـ : [1]

* توفير الموارد الزراعية بأقل تكلفة وربحية هذه القروض ،

* العمل من أجل استعادة الحيوية .

* المرونة في إدارة السيولة بالدينار والعملات الأجنبية على حد سواء .

* تنمية الأرباح من خلال توليد خدمات جديدة .

* تحسين إنتاجية كل مستوى من المعاملات اليومية ومعالجتها .

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لوكالة-جندل-

يتكفل بزبائن وكالة جندل 273 موظفون اذ يبلغ عددهم حوالي 10 موظفين يراسهم مدير الوكالة ويمكن تقسيمهم كالتالي :

المدير : حسب نص القانون الداخلي فان الوكالة يديرها مدير اذ يعد في قيمة الهيكل التنظيمي باعتباره المسؤول الأول على مستوى الوكالة جندل، فهو الشخص المرسم من طرف المديرية العامة ، ويأخذ بعين الاعتبار في عملية التعيين الكفاءة والخبرة المهنية الطويلة في ميدان العمل البنكي باعتباره الوحيد المكلف بمهمة تسيير الوكالة جندل- يمكن حصر أهم وظائف ومهام المدير للوكالة في :[2]

[1] معلومات مقدمة ، من مكان التربص بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، وكالة-جندل-

[2] معلومات مقدمة ، من مكان التربص بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، وكالة-جندل-

- العادي واتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة للحفاظ على الأمن والسكينة .
- يعتبر الأمر بالصرف في الوكالة فيما يخص القروض ومصاريف التسيير
- المصادقة على تعيين المستخدمين والميزانية بعد إتمام اعدادها .
- الصادقة على ملفات القروض تنفيذ القرارات المتخذة من طرف المديرية الفرعية والمديرية المركزية لتحقيق الأهداف المرسومة للبنك الى جانب هذه فانه يكون من صلاحيات المدير :

* السهر على المراقبة السلمية وكذا انضباط العاملين (حالات التأخر، الغيابات بدون مبررات)
* إستقبال وزيادة العملاء خاصة المتعاملين مع البنك في إطار منح القروض .
* يعتبر عضو ورئيس لجنة القرض التي تقوم بدراسة ملفات القروض

السكرتاريا : تعد المعاون الرئيسي للمدير حيث تسهل عليه أداء مهامه بانتظام ، من خلال أداء واجبها على اكمل وجه ومن أهمها :

- تسجيل الوثائق التي تدخل الى البنك .

-ترتيب المراسلات وملفات الحسابات والقيام بالخدمات على جهاز الكمبيوتر ، الى جانب استقبال المكالمات الهاتفية وتحويلها وتنظيم استقبال المدير للزبائن والمستخدمين وبالتالي فالسكرتيرة تعتبر همزة وصل بين جميع المصالح .

خلية الاستقبال : وتقوم بما يلي :

- إعداد ملفات القروض ومعالجتها ودراستها .
- استقبال الزبائن المهتمين بإيداع وفتح الحسابات وكذا طلب القروض .
- اعطاء صورة دقيقة للشروط اللازمة لمنح القروض .
- ابداء الرأي واتخاذ قرار منح القروض .
- متابعة ملفات القروض وكذا الزبائن المقترضين من خلال فترة التسديد .
- فحص ودراسة الحالات التي يمكن ان تؤدي الى قرع خطر الاقتراض .
- تمويل المشاريع الفلاحية .
- الى جانب التكفل بالأمور القانونية والمنازعات .

الخلية الإدارية : وهي مصلحة تتكفل بتسوية جميع الحسابات ومراقبة جميع العمليات التي تقوم بها مصلحة الصندوق (المحاسبة والمراقبة) .

مصلحة الزبائن : وهي المصلحة المكلفة بالتعامل المباشر مع الزبائن من اجل تلبية حاجاتهم من سحب وايداع و تحويلات واستعلامات ، وتعتبر هذه المصلحة من أهم المصالح بالوكالة ، اذ تساهم بشكل كبير في خدمة العملاء

ومحاولة تسهيل هذه الخدمات من اجل تحفيزهم على التعامل مع الوكالة ، فهي بمثابة القلب النابض للوكالة ومن اهم وظائفها :[1]

* وظيفة الصندوق : هي المصلحة الأكثر تعاملا مع الزبائن اذ يعتبر الإيداع والسحب من اهم تخصصاتها وهي تتكون من : امين الصندوق ، عامل الشباك ، حيث نجد ان امين الصندوق هو الشخص الوحيد الذي يتعامل مع النقود مباشرة بينما نجد باقي المصالح مع الحسابات فقط

* وظيفة المحفظة والتمويل : وهي وظيفة مهمة اذ يتم من خلالها استقبال الصكوك المدفوعة من طرف الزبائن وتتم معالجة هذه الصكوك اما بالخصم او بالتحصيل

* وظيفة الشباك : وتستقبل الشيكات المحولة من طرف الزبائن حيث يتم تمريرها عبر الحاسوب للتأكد من صحة المعلومات .

[1] معلومات مقدمة ، من مكان التربص بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، وكالة–جندل–

الشكل رقم (04): المخطط التنظيمي لوكالة –جندل–: المصدر – مكان التربص –

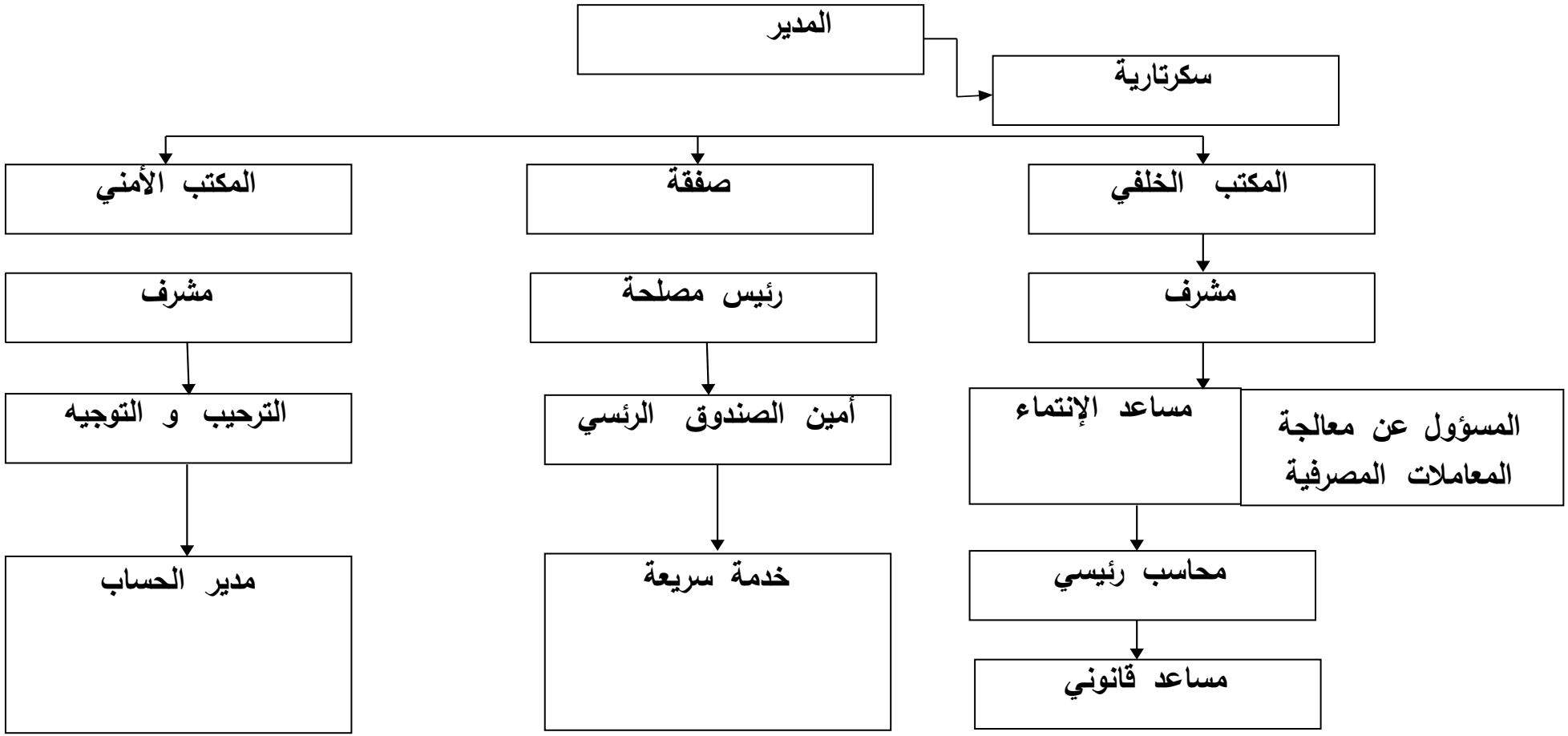

المصدر: معطيات من وكالة جندل

المبحث الثاني : دراسة حالة التدقيق الداخلي ودوره في إدارة المخاطر البنكية وكالة- جندل-

في هذا المبحث سنتطرق إلى فهم طبيعة وأسس ومهام التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بجندل و كذلك فيما يكمن دوره في إدارة المخاطر.

المطلب الأول : طبيعة وأسس التدقيق الداخلي في وكالة -جندل-[1]

أولا- طبيعة التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة-جندل-

تعد البنوك التجارية بمثابة العمود الفقري الذي يرتكز عليه الاقتصاد في جميع أنحاء العالم ليس وطنيا فقط ، فقد عرف بيان ممارسة التدقيق الدولي (1006) لعام 1990 الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين البنك بأنه نوع من المؤسسات المالية المعترف بها كمصرف من قبل السلطات الرسمية في الدول التي يعمل فيها ، ويمتلك حقاً مقصورا عليه باستعمال المصطلح " مصرف " كجزء من اسمه . ونظرا لتشعب وزيادة تعقيدات العمل المصرفي فإن الأمر يتطلب وجود جهة داخلية تتولى مهام ومسؤوليات مراقبة ومتابعة الأداء ، لذلك فإن عملية التدقيق الداخلي تكتسب أهمية كبيرة في البنوك حيث يجب إخضاع جميع دوائر وأنشطة المصرف لعملية التدقيق الداخلي ، دون استبعاد أي نشاط من الأنشطة من نطاق هذا العمل ، وفيما يلي أهم الإجراءات الواجب القيام بها ضمن مهام التدقيق الداخلي :

* فحص وتقييم مدى فعالية وملاءمة نظام الرقابة الداخلية والتحقق من الالتزام بمهام الرقابة الداخلية .

* تقييم إلتزام وكالة-جندل- بالسياسات والضوابط المتعلقة بالمخاطر .

* تقييم مدى الموثوقية في العمل بما في ذلك الدقة والنزاهة والشمولية داخل الوكالة .

* تقييم مدى ملاءمة المعلومات المالية والإدارية لاتخاذ القرارات .

* تقييم مدى إستمرارية وموثوقية نظم المعلومات الإلكترونية .

* التحقق من سير العمل في أقسام ودوائر بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة-جندل- بالشكل المطلوب الذي يحقق الكفاءة والفاعلية في العمل .

ثانيا -أسس ومتطلبات التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة-جندل-

لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المؤسسات البنكية يتطلب مراعاة الأسس الإدارية والمالية والمحاسبية كالتالي : [2]

أ- الأسس الإدارية : لمراعاة الأسس الإدارية يجب أن تتوفر الشروط التالية :

*وضوح الأهداف الرئيسة والثانوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة-جندل- .

[1] معلومات مقدمة ، من مكان التربص بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، وكالة-جندل-

[2] معلومات مقدمة ، من مكان التربص بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، وكالة-جندل-

*تقسيم العمل داخل وكالة–جندل–.

* تطبيق محاسبة المسؤولية بالإعتماد على تقسيم العمل .

* تطبيق الإدارة بالاستثناء حيث يتم من خلاله الاهتمام بالقضايا التي تخرج عما يجب أن تكون عليه

ب– الأسس المالية والمحاسبية : ينبغي على دائرة التدقيق الداخلي مراعاة مجموعة من الأسس المالية والمحاسبية ،

المطلب الثاني: خطوات إجراء مهمة التدقيق وكذا أدوات، مراحل صياغة و التحقق من التقرير[1]

أولا : خطوات إجراء مهمة التدقيق داخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية بجندل

تتمثل خطوات إجراء مهمة التدقيق الداخلي في :

- إعداد المهمة
- المرحلة الميدانية
- كتابة التقارير
- تقرير المصادقة
- رصد تنفيذ التوصيات

1– إعداد المهمة

الهدف من إعداد المهمة هو كتابة رسالة تكليف تنظيم المهمة .

- العمل الذي يتعين القيام به هو : الفهم التام للمنطقة المراد تدقيقها ، تشكيل الفريق ، جمع المعلومات المتوفرة عن المنطقة المراد تدقيقها ، إنشاء خطة العمل .
- أما الأدوات اللازمة الاستخدام فهي : رسالة المهمة ، ملفات دائمة ومجلد المهام ، خطة العمل والتحليل الوظيفي .
- المهارات المطلوبة : الاستماع الفعال ، وإجراء الاجتماعات والتواصل غير اللفظي .
- التسليمات: رسالة المهمة التي وقعتها إدارة الشركة وخطة العمل التي وافق عليها المفتش العام والفريق المشكل .

2–المرحلة الميدانية

الهدف من المرحلة الميدانية هو اكتشاف نقاط القوة والضعف في المصلحة المدققة .

- العمل الذي يتعين القيام به هو : تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف التي تم اكتشافها ، تعويض نقاط الضعف بنقاط القوة ، تحديد وتفسير أسباب الضعف الحقيقي ، تحديد العواقب من حيث المخاطر الفعلية أو المحتملة لكل

[1] معلومات مقدمة ، من مكان التربص بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، وكالة–جندل–

نقاط الضعف التي تم تحديدها ، تحديد التوصيات التي بمجرد تنفيذها ، سيتم إلغاء نقاط الضعف المطروحة ومن بينها : [1]

- توصيات مذكرة التنظيم
- توصيات لتحسين الأداء
- توصيات لتحسين إدارة المخاطر

الأدوات اللازمة الاستخدام : قائمة من الأسئلة القياسية لتوجيه استعراض تحليل وضع قائمة أنواع المخاطر ، أساسيات التدقيق واستبيانات الرقابة الداخلية ، أدلة الإجراءات ، نمط التدفقات بين الجهات الفاعلة ، تدفق الرسم البياني والصناعة العملية ، مؤشرات النزعة المركزية ، الدراسات الاستقصائية وشجرة الخطأ ، وشبكة " شدة / احتمال " وورقة المخاطر .

- المهارات المطلوبة : الاستماع الفعال ، وإجراء الاجتماعات والتواصل غير اللفظي .
- التسليمات : أوراق العمل وأوراق المخاطر التي أقرها رئيس المهمة .

3-كتابة التقارير

الهدف من كتابة التقرير هو جعل المهمة في ورقة رسمية تحتوي نقاط الضعف التوليفات والتوصيات مع خطط العمل المناسبة .

- العمل الذي يتعين القيام به : تحديد المخاطر ، ورقة كتابة التقرير ، تحديد خطط العمل المرتبطة بها .
- الأدوات اللازمة الاستخدام : ورقة المخاطر ، تقرير مراجعة الحسابات ، وكذلك تحديد الأولويات ومعايير التأهيل والاختصاصات ، جدول الرقابة الداخلية ، وخريطة للسلطة وخطة العمل .
- المهارات المطلوبة : عقد اجتماعات .
- التسليمات : خطط العمل وتقرير البعثة التي وافق عليها مدير التدقيق الداخلي .

4-المصادقة على التقرير

هدفها التحقق من صحة التقرير وخطط العمل يصادق عليه من قبل مدير التدقيق لتعزيز التنفيذ السريع للتوصيات.

- العمل الذي يتعين القيام به : تقديم التقرير إلى الفرع المسؤول عن المصلحة المراد تدقيقها من أجل إعطائه الحق في الطعن وتقديم تفسيرات إضافية حسب الحاجة .
- الأدوات اللازمة الاستخدام : تقرير المهمة وخطة العمل .

[1] معلومات مقدمة ، من مكان التربص بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، وكالة-جندل-

- المهارات المطلوبة : العرض الشفوي ، الاستماع الفعال ، وإجراء الاجتماعات والتواصل غير اللفظي .
- التسليمات : خطط تقرير المهمة والعمل المعتمد من قبل المديرية العامة ورئيس المصلحة المدققة .

5- تنفيذ التوصيات

هدفه رصد تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المهمة وتحديده في شكل خطط .

- العمل الذي يتعين القيام به : أداء المهام بضوابط محددة .
- الأدوات اللازمة الاستخدام : تقرير البعثة وخطة عمل .
- المهارات : الاستماع الفعال ، وإجراء الاجتماعات والتواصل غير المحددة
- التسليمات : الأوراق المعدة .

ثانيا : أدوات، مراحل صياغة و التحقق من صحة التقرير[1]

يسمح التقرير لأشخاص بالتحكم في تنفيذ الإجراءات المطلوبة ، وترافقه مجموعة من الملحقات

1- تقرير التدقيق الداخلي

- صفحة الغلاف تحتوي على موضوع المهمة ، واسم رئيس المهمة والمدققين المشاركين وفترة التدخل
- عبارة شكر للأشخاص الذين ساعدوا في إنجاز المهمة
- ملخص التقرير يحتوي على ترقيم الصفحات
- الخطوط العريضة ، مقدمة الخلفية والأهداف ونطاق المهمة
- الجزء الأول ، يلخص الايجابيات في ترتيب تنازلي من الفوائد والمخاطر " نقاط في ترتيب تنازلي من حيث الشدة
- الجزء الثاني ، الذي يظم أنواع رئيسية من المخاطر يصف كل واحد منهم . هذا الجزء الثاني هو في الواقع تصنيف بسيط لورقة المخاطر مكتوبة في جميع أنحاء المهمة
- يلخص الجزء الثالث التوصيات المرتبة في ترتيب تنازلي من التركيز والاستعجال ويؤكد الاستنتاج على أهمية تنفيذ التوصيات
- الملاحق تكمل التقرير : خطط العمل ، تحليلات مفصلة ، نسخا من " الأدلة "...

2- ورقة المخاطر [2]

هي وثيقة تلخص المعلومات المتعلقة بالمخاطر التي تم تحديدها ، تتطلب تحليل دقيق ، تهدف إلى :

- تسهيل الكشف عن الخطر الحقيقي
- التمكين من التحقق من المخاطر والتوصيات من قبل الأشخاص المعنيين قبل صياغة تقرير التدقيق

[1] معلومات مقدمة ، من مكان التربص بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، وكالة-جندل-

[2] معلومات مقدمة ، من مكان التربص بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، وكالة-جندل-

- تيسير صياغة التقرير
- تعزيز تنفيذ التوصيات .

الشكل رقم (05): ورقة الخطر

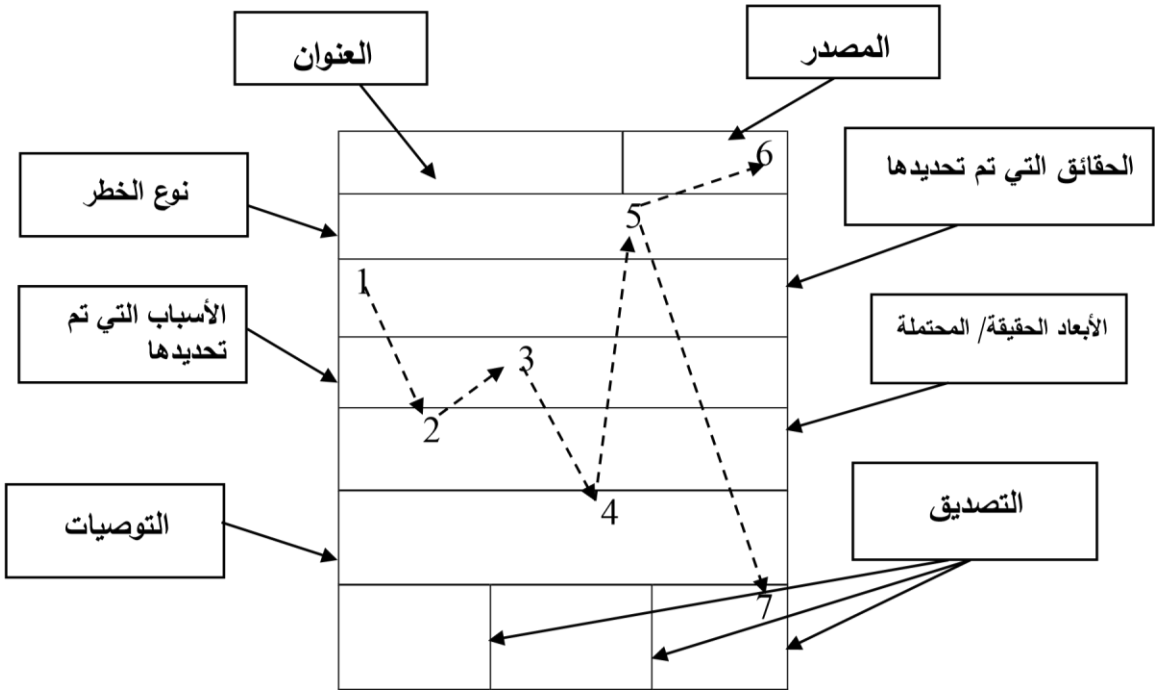

المصدر : مكان التربص.

3- معايير التأهيل [1]

هي كلمات تسهل صياغة " نقاط القوة والضعف " لتقرير التدقيق الداخلي الهدف منها هو :

- وصف مواطن القوة والضعف في تاريخ معين أو لفترة معينة
- إرسال تقارير المراجعة متجانسة مع بعضها البعض .

طريقة استخدام معيار التأهيل :

- فرز نقاط القوة ونقاط الضعف التي تم تحديدها في ترتيب تنازلي من حيث الأهمية
- اختيار لكل نقاط القوة والضعف الكلمة الأنسب
- كتابة قسم " نقاط القوة والضعف "

من خلال تقديم :

- نقاط القوة ، من الأكثر أهمية إلى الأقل أهمية
- نقاط الضعف ، من الأكثر خطورة إلى الأقل خطورة .

[1] معلومات مقدمة ، من مكان التربص بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، وكالة-جندل-

4- الشروط والأولويات

كلمات لتسهيل إعداد تقرير التدقيق الداخلي تهدف لربط المعلومات معا في ترتيب منطقي ، كتابة تقرير التدقيق بطريقة منظمة . يتم استخدامه بتحديد الروابط بين الأفكار ، اختيار المصطلح الأنسب ، كتابة جمل وفقا لذلك .

5- صياغة التوصيات

هي كلمات تيسر صياغة قسم " التوصيات " في تقرير المراجعة تهدف لإعطاء الأولوية للتوصيات ، وتحديد مستوى المشاركة من مدقق الحسابات . يمكن استخدامها من خلال ، فرز التوصيات من أجل الاستعجال والأهمية الاشتراك في قوائم أكثر الكلمات مناسبة ، إرسال " التوصيات " بترتيب تنازلي من حيث الأهمية.

المطلب الثالث: الدور الذي يلعبه الدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة- جندل

إن الدور الذي يلعبه الدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية بوكالة-جندل- قبل تقديم شرح لدور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر لأبدلنا من توضيح كيف تتم عملية ادارة المخاطر على مستوى وكالة-جندل- المسؤول الأول عن هذه العملية . فالإدارة العليا تحدد الأهداف والاستراتيجيات والخطط اللازمة لتحقيق الهدف الأساسي لأي هدف وكالة-جندل- هو الربح ، وذلك بما يتناسب مع ظروف البيئة المحيطة به وضمن إمكانياته وموارده ، وتعتبر المخاطر من العوائق الأساسية التي تحول أمام تحقيق ذلك ، لذلك أول عمل يجب على الإدارة القيام به هو تحديد المجالات والأنشطة التي يمكن أن تتعرض للمخاطر و تحديد العوامل التي تؤدي إلى هذه المخاطر ، و من يأتي دور التدقيق الداخلي في تقديم المساعدة للإدارة في تحديد الأحداث السلبية و التي يمكن أن يكون لها أثر سلبيي على تحقيق أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة-جندل- وتنفيذ استراتيجياته وبعد ذلك تأتى مرحلة تقيم للأحداث السلبية التي تم تحديدها من خلال قياسها بشكل كلي وذلك من خلال معرفة البعدين الأساسيين لتقييم أية خطر وهما :[1]

- تقدير احتمال حدوث هذا الخطر .
- تقدير حجم تأثير هذا الخطر .

ويلعب التدقيق الداخلي دور اساسي في عملية التقييم من خلال تحليل وتقيم الطرق المستخدمة في تقدير حجم المخاطر واحتمال حدوثها , وإعادة احتساب التقييم والتأكد من صحته لتقديم تأكيد معقول للإدارة بأن التقييم الذي سيتم على أساس التعامل مع المخاطر بالشكل الصحيح , وهنا تأتى المرحلة الأخيرة وهي كيفية إستجابة الإدارة

[1] معلومات مقدمة ، من مكان التربص بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، وكالة-جندل-

للمخاطر والتعامل معها ، حيث من الممكن أن تتخذ الإدارة قرارات مختلفة للتعامل مع المخاطر كقبول الخطر، أو تجنب الخطر، استنادا إلى درجة احتمال حدوثه، ودرجة تأثيره .

ويلعب التدقيق في هذه المرحلة دورا هام من خلال تقديم المشورة والنصح للإدارة حول الخيار الأنسب لمعالجة المخاطر بالمقارنة تكلفة هذا الخيار ويقوم التدقيق الداخلي باختبار فعالية عملية الاستجابة للمخاطر من خلال اختبار فعالية نظام الرقابة ودوره في تحقيق أو التخلص من المخاطر المحتملة من خلال المراقبة المستمرة يوم بيوم لعملية ادارة المخاطر ومدى تنفيذها بما يتفق مع خطط واستراتيجيات وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة– جندل– . ويقوم أيضا بتحليل وتقيم المخاطر التي تحققت فعلا ومدى فعالية الخيار الذي اتبع للتعامل معها ومن المهام الرئيسية أيضا لنشاط التدقيق الداخلي التأكد من فعالية وكفاءة نظام التقارير المتبع في توصيل المعلومات الملائمة والكافية حول عملية ادراة المخاطر وفي الوقت المناسب إلى مجلس الإدارة وفي الوقت المناسب إلى مجلس الإدارة ويوضح الشكل التالي الدور كما يلي :

الشكل رقم (06): وظيفة التدقيق داخل البنك

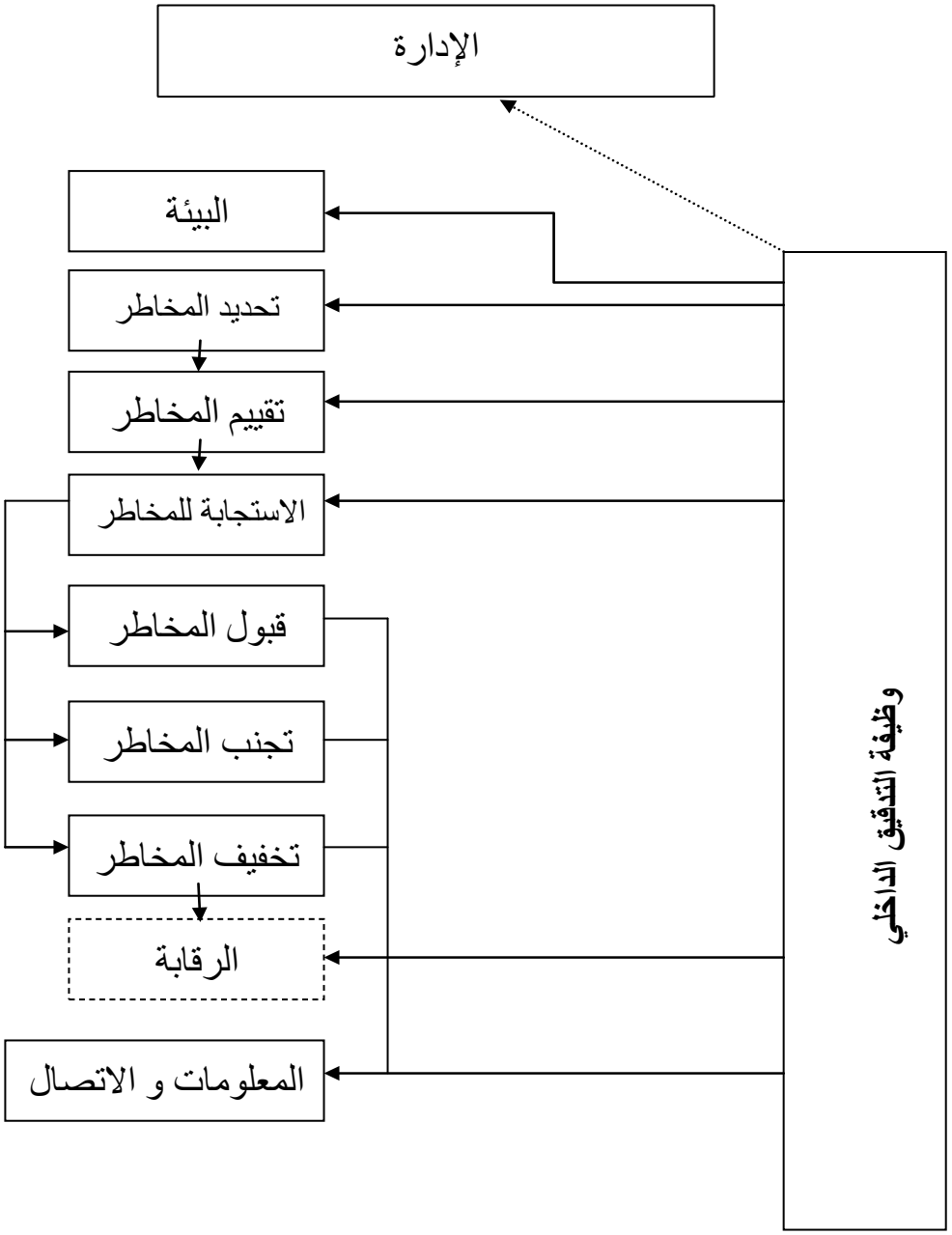

المصدر : مكان التربص.

وبناءا على معطيات و معلومات المقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة–جندل– وأيضا من تحليلاتي الخاصة تم تشكيل الجدولين الأول والثاني و اللذان يوضحات كالأتي :

الجدول رقم (1) : يوضح ترجيح المخاطر وفق طبيعة العميل داخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة–جندل–

العميل	معدل الترجيح
1– داخل الميزانية	
- الخزينة العامة و الجهات المماثلة	0
- المصاريف و المؤسسات المالية	٪ 18
- القروض العقارية	٪ 48
- القروض الموجهة للأفراد	٪100
2– خارج الميزانية	
- إعتمادات أقل من سنة	0
- خطابات الضمان	٪ 100

المصدر : من معلومات مقدمة من طرف وكالة جندل

وهذا الجدول يوضع أنه كلما إختلف العميل أي أن الزبون أو المؤسسات المالية أو أصحاب القروض ليسو بنفس الطبيعة أي يجب التأكد أولا من هذا العميل و من تعاملاته و نزاهته اولا و التدقيق الجيد في ملفاته للحد من ظواهر المخاطر و الغش داخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة–جندل–.

الجدول رقم (2) : الأصول المرجحة بأوزان المخاطر لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

الأصول	المبلغ	معدل المخاطر ٪	المبلغ المرجح بالمخاطر
داخل الميزانية :			
- نقدية في الخزينة : بنك الفلاحة والتنمية الريفية بجندل	72754	0	0
- السندات العمومية	152930	0	0
- المستحقات على المؤسسات المالية	30200	15	6549
- المستحقات على زبائن	193029	100	193029

- سندات ذات عائد ثابت	2919	100	2919
- المساهمات و أنشطة المحفظة	1080	100	1080
خارج الميزانية :			
- إلتزامات التمويل لصالح البنوك و المؤسسات المالية	0	15	0
- إلتزامات التمويل لصالح الزبائن	76875	100	76875
- إلتزامات الضمانات بأمر من المؤسسات المالية	23325	20	6750
- إلتزامات الضمانات بأمر من الزبائن	3590	100	3590

من الجدول الثاني لتحليل عمليات داخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية–بجندل نستنتج أن الأصول معرضة للمخاطر بنسب متفاوتة و هناك أصول لا تتعرض للأخطار و ذلك يعتمد على درجة أهميتها و أيضا لسهولة التلاعب بها و يقيمها و سهولة إخفاء التلاعبات فيها

خلاصة الفصل :

تطرقنا في هذا الفصل الأخير الذي هو عبارة دراسة حالة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة –جندل–إلى مفاهيم عدة تم تناولها في الفصول السابقة لكننا ركزنا على فهمنا لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بجندل ومعرفة مهامه و تنظيمه و كذلك درسنا داخل هذا البنك دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر أي أهمية بالنسبة لإدارة المخاطر .

خاتمة

إن موضوع بحثنا و دراستنا الذي حاولنا من خلاله معالجة إشكالية البحث المتمثلة في التدقيق الداخلي ودوره في إدارة المخاطر البنكية ، حيث تطرقنا لدراسة حالة المتمثلة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة – جندل– ولاية عين الدفلى و تم معالجة الموضوع من خلال ثلاثة فصول (فصلين بالنسبة للجانب النظري و فصل تطبيقي) وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لمحاولة فهم الموضوع أكثر و الدخول في صلبه الإحاطة بكل مفاهيمه .

لكي نجيب على الإشكالية المطروحة " التدقيق الداخلي وفي يكمن دوره في إدارة المخاطر البنكية ؟ " ولإثبات صحة الفرضيات الموضوعة في المقدمة العامة قررنا أن نقوم بدراسة هذا الموضوع على مستوى وكالة –جندل– الذي شمل المدققين و المدراء و حتى رؤساء الأقسام في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بجندل و في ضوء التحليلات النظرية و العملية التي أجريت على عينة الدراسة تم التوصل للنتائج التالية :

1– لقد بينت الدراسة أهمية التدقيق الداخلي في البنوك و مدى تطبيقها لمعايير التدقيق (الإستقلالية ، الموضوعية و الكفاءة المهنية ..) في البنك المدروس ، و تتمثل في :

- التقارير التي يرفعها المدقق الداخلي توضح أن عملهم تم وفقا لمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي .
- المدقق الداخلي يجب أن يلتزم بالحياد و النزاهة عند أداء مهامه .
- يقوم المدقق بمراجعة مستقلة لنظام الرقابة داخل ذللك البنك .
- أداء المدقق الداخلي يخضع للفحص من قبل لجنة التدقيق .
- يقوم المدقق الداخلي بالتقييم والتحليل من خلال وثائق رسمية وغير رسمية .

2– و أيضا بينت الدراسة مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تحديد ، تقييم و الاستجابة للمخاطر، و تمثلت في :

- قسم التدقيق الداخلي يقوم بإعداد خطة للتدقيق سنويا وفقا للمخاطر المدروسة .
- يعمل نظام التدقيق الداخلي على تقييم المخاطر المحتملة المتعلقة بنشاط البنك .
- التنسيق داخل قسم التدقيق الداخلي على تحسين إدارة المخاطر .
- يوفر التدقيق الداخلي المعلومات للإدارة العليا لإتخاذ قراراتها وكذلك مساعدتها في فحص و تقويم سلامة نظام إدارة المخاطر في البنك .

3– تبين من خلال الدراسة أن للمدقق دور في إدارة المخاطر ومدى إدراكه لآليات تطبيقها وتمثل ذلك :

- تعاون قسم التدقيق الداخلي وقسم إدارة المخاطر في مجال تبادل المعلومات وخاصة فيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية لتحسين عمليات إدارة المخاطر.
- إدراك المدقق الداخلي بأهمية المخاطر المصرفية ومدى الحاجة لتحسين أنظمة الرقابة الخاصة بها .
- يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من وجود نظام رقابة داخلية فعال لقياس المخاطر

التوصيات :

بناءا على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة ، نقدم التوصيات التالية :

- ضرورة إهتمام البنوك وبشكل كبير بعملية إدارة المخاطر لديها ، ومعرفة دورها البالغ الأهمية في مواجهة أنواع المخاطر المحيطة بأنشطتها وأعمالها والتي أصبحت متعددة وكبيرة إلى عدة درجات مختلفة ومتنوعة في الوقت الحاضر، و ليس فقط الإعتماد على الدعم الحكومي في مواجهة وتحمل الخسائر في حال حدوثها .
- إلزامية وجود قسم للتدقيق الداخلي في جميع البنوك بدون إستثناء حتى الفروع و تمتعه بالإستقلالية الكافية من خلال تبعيته للجنة التدقيق في البنك .
- ضرورة قيام البنوك بإجراء دورات تدريبية داخلية و خارجية و مستمرة في مجال التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر لبقاء عامليها على إطلاع مستمر بالتطورات المهنية في هذه المحالات و أية محالات أخرى ذات صلة بالتدقيق الداخلي .
- من الإجباري تفعيل دور وظيفة التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية ، لتساعدها في مواجهة الأزمات المالية المستقبلية و المحافظة على بقائها .
- و العمل على إستمرارية تدعيم مقومات إستقلالية المدقق الداخلي لكي يتمكن من القيام بأداء مهامه على أكمل وجهه .

الآفاق المستقبلية :

كذلك على ضوء نتائج الدراسة و كثرة المعلومات و الأفكار المكتشفة يبقى مجال البحث مفتوحا لدراسات أعمق و أدق تقوم بإثراء معارفنا التي لم نتمكن من الإلمام بها نظرا للصعوبات التي واجهتنا خلال الدراسة ، و لهذا يمكن إقتراح إعداد دراسات مستقبلية نراها جديرة لتكون آفاق بحث جديد :

- دور التدقيق الداخلي في تطور نظام الرقابة في البنوك .
- دور معايير التدقيق الدولي في تطوير نظام الرقابة في البنوك التجارية .
- معايير التدقيق و دورها في تطوير البنوك الإسلامية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

كتب:

1.الدكتور هادي التميمي، مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية و العلمية، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية،2004 .

2.خالد أمين، علم تدقيق الحسابات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000.

3. أحمد حلمي جمعة، الإتجاهات المعاصرة في التدقيق و التأكيد، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، الطبعة الأولى، 2009

4.الدكتور أحمد قايد نور الدين، التدقيق المحاسبي وفق المعايير الدولية ، دار الحنان للنشر و التوزيع ،الطبعة الأولى ،عام 2015.

5.حسن عبد الكريم سلوم، التدقيق الداخلي و التغيير الإستراتيجي، مجلة الإدارة و الإقتصاد، 2012.

6.كتاب الاتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي وفقاً للمعايير الدولية (كتاب رقم 57 تجميعة كتب المراجعة) تأليف د/ زاهر الزمحي.

7.عطا الله أحمد سويلم الحسبان، التدقيق الداخلي في بيئة نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان ،2009.

8.محمد زامل فليح الساعدي، التدقيق الداخلي في الشركات العامة على وفق معايير التدقيق الدولية، الطبعة الأولى،2019.

9.صالحي محمد، التدقيق الداخلي ودوره في رفع تنافسية المؤسسة، الطبعة الأولى، مركز البحث وتطوير الموارد البرية، عمان، 2016.

10.طارق عبد العال حماد ، إدارة المخاطر (أفراد ، إدارات البتولك ، شركات) – الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007.

11.حاكم محسن الربيعي ، حمد عبد الحسين راضي ، حوكمة البنوك و أثرها في الأداء و المخاطرة ، الطبعة الأولى ، دار البازوري للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2011.

12.خالد وليد الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2009 .

13.سمير الخطيب ، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 2005.

مذكرات:

14.عبد الرحمن مخلد سلطان عريج المطبري، قواعد سلوك وآداب مهنة التدقيق وآثارها على جودة عملية، رسالة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة ،تخصص محاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2012.

15.قرميط زايد، جريفلي عبد الغني، التدقيق الداخلي ودوره في إتخاذ القرار الإداري، تخصص التدقيق ومراقبة التسيير، شعبة علوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار–الجزائر، 2018.

16.جمال جعيجع، حسام شوق ، دور التدقيق الداخلي في تحسين أداء المؤسسة الإنتاجية، شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم المالية و المحاسبية، جامعة محمد بوضياف–المسيلة، 2018.

17.خديجة مراكشي، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بالمهيدي–ام البواقي ، 2013.

18.برداد عبد النور، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية ، قسم المالية، تخصص محاسبة وتدقيق،2019.

19.سمية خلاف، دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة أم البواقي، قسم علوم التسيير، تخصص تأمينات وتسيير المخاطر،2013.

20.ابراهيم رباح ابراهيم المدهون، دور المدقق الداخلي في تفعيل دارة المخاطر في المصارف العامة في قطاع غزة، مذكرة ماجستير، قسم المحاسبة و التمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية ، غزة، 2011.

21.يعقوب إبتسام، أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر البنكية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، قسم علوم اقتصادية، تخصص نقود بنوك، ومالية دولية، جامعة عين تيموشنت، 2013.

ملتقيات:

22.حسين بلعجوز ، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها ، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة– مخاطر – تقنيات ، جامعة جيجل ، أيام 6 و 7 جوان 2005.

23.حسين بلعجوز ، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها ، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة– مخاطر – تقنيات ، جامعة جيجل ، أيام 6 و 7 جوان 2005.

مراجع بالفرنسية

24.Zuhayr mikdashi, la mondialisation des marchés bancaire et financières : défis et promesses, édition economica, Paris , 1990.

25.William, R & Kinney Jr, Auditing Risk Assessment and Risk Management Processes, The Professional Practices Framework for Internal Auditing (PPF) , IIA , US , 2003 .

26.Hock, Brian & Bruch, Carl, The Internal Audit Activity's Role In Governance, Risk and International , LLC, Third Edition CIA Program , 2009 .

مواقع الإلكترونية:

27.Ar.m.wikipedia.org/wiki/, Audit interne ،2022 ،12 :56.